الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب –عين تموشنت

-

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

أثر القطاعات الانتاجية على النمو الاقتصاد في الجزائر

(دراسة قياسية 1990-2023)

من إعداد الطالبتان :

ريتري هناء فتيحة

متيوي شروق

تحت إشراف الأستاذة:

سي محمد فايزة

لجنة المناقشة :

اسم و لقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
د.بن الدين نورالهدى	جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت-	رئيسا
د.سي محمد فايزة	جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت-	مشرفا
د. دربال فاطمة الزهراء	جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت-	ممتحنا

السنة الجامعية : 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى كل من ساندنا ووقف إلى جانبنا خلال مسيرتنا الدراسية عامة، وفي إعداد هذه المذكرة خاصة.

نخص بالشكر والتقدير أستاذتنا المشرفة سي محمد فايزة ، لما قدمته لنا من توجيه سديد، وملاحظات قيمة، وتشجيع مستمر، كان لها الأثر الكبير في إنجاز هذا العمل.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بخالص الامتنان إلى كل أساتذتنا الكرام في قسم اقتصاد كمي على ما بذلوه من جهد في سبيل إيصال العلم والمعرفة، وعلى ما قدموه لنا من دعم علمي ومعنوي.

ولا يسعنا إلا أن نوجه أصدق كلمات الشكر لعائلتينا الكريمة، سندنا الأول في هذه الحياة، على ما قدموه لنا من دعاء وتشجيع وتحفيز طيلة مشوارنا الدراسي.

كما نشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة، ونخص بالذكر زملائنا وأصدقائنا الذين لم يبخلوا علينا بالنصح والمساعدة.

فجزى الله الجميع خير الجزاء، وجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم.

نحن، وبكل فخر وامتنان، نهدي هذا العمل المتواضع:

إلى من كانا لنا نور الطريق، وسند الحياة...

إلى والدينا الأعزاء،

شكرًا لما قدمتموه لنا من دعاء ودعم وتضحيات،

فأنتم الأصل والقدوة، ومن دونكم ما كنا لنصل إلى هذا المقام.

إلى إخوتنا وأخواتنا،

أنتم الحافزوقت التعب، والسند وقت الحاجة.

إلى أساتذتنا الكرام،

على ما قدموه من علم وتوجيه، وعلى صبرهم وتحفيزهم المتواصل.

إلى زملائنا وأصدقائنا،

لكل من شجع وساعد ووقف بجانبنا في هذا المشوار العلمي.

نهدي هذا العمل لكم جميعًا...

تقديرًا ومحبة وامتنانًا.

بسملة

شكر

اهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الاشكال ملخص الدراسة

المقدمة العامة ..... **Erreur ! Signet non défini.**

الفصل الأول :

القطاعات الانتاجية كدعامة للنمو الاقتصادي

مقدمة الفصل الأول.....8

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي للقطاعات الإنتاجية (الزراعة ، الصناعة ، الخدمات) 9

المطلب الأول: القطاع الزراعي 9

الفرع الأول: مفهوم القطاع الزراعي.....9

الفرع الثاني: إمكانيات القطاع الزراعي في الجزائر 10

الفرع الثالث: التحديات التي تواجه قطاع الزراعة مع الحلول المقترحة لمواجهتها: 14

المطلب الثاني : القطاع الصناعي.....22

الفرع الأول : مفهوم القطاع الصناعي 22

الفرع الثاني : الإمكانيات الصناعية 22

الفرع الثالث : التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر مع الحلول المقترحة لمواجهتها : 26

المطلب الثالث : قطاع الخدمات.....28

الفرع الأول : مفهوم قطاع الخدمات (النقل، التجارة).....28

الفرع الثاني : إمكانيات قطاعي النقل و التجارة 30

الفرع الثالث : التحديات التي تواجه قطاعي النقل و التجارة مع الحلول المقترحة لمواجهتها.....32

المبحث الثاني :الإطار النظري للنمو الاقتصادي 36

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي 36

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي 36

الفرع الثاني :أنواع النمو الاقتصادي.....37

المطلب الثاني: مصادر وعوامل النمو الاقتصادي.....41

الفرع الأول : مصادر النمو الاقتصادي.....42

الفرع الثاني : العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي 45

المطلب الثالث : النمو الاقتصادي في الجزائر 46

الفرع الأول : مراحل النمو الاقتصادي 47

الفرع الثاني : خصائص النمو الاقتصادي :.....49

خلاصة الفصل الاول.....50

الفصل الثاني :

دراسة قياسية لأثر القطاعات الانتاجية على النمو الاقتصادي 1990-2023

مقدمة الفصل الثاني.....54

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة وأدوات التحليل القياسي 55

المطلب الأول: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية.....55
الفرع الأول: اختبار DF وADF 55
الفرع الثاني: اختبار فيلبس بيرون PP 58
الفرع الثالث اختبار: KPSS 59
المطلب الثاني: نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية ARDL.....60
الفرع الأول: التعريف بالنموذج.....60
الفرع الثاني: مميزات نموذج ARDL 61
الفرع الثالث: خطوات تطبيق نموذج ARDL.....61
المبحث الثاني: الإطار التطبيقي لأدوات الدراسة 63
المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة والأدوات الإحصائية والاختبارات القياسية المستخدمة في معالجة البيانات.....63
الفرع الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة.....63
الفرع الثاني: دراسة الاستقرارية : 69
الفرع الثالث: تقدير النموذج بطريقة الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية.....70
المطلب الثاني: نتائج اختبارات صلاحية النموذج للعلاقة بين القطاعات الإنتاجية والنمو الاقتصادي 72
الفرع الاول: تقدير نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد 72
الفرع الثاني: الاختبارات التشخيصية.....73
خاتمة الفصل الثاني 76
الخاتمة العامة 78
قائمة المراجع 82
الملاحق

قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور المساحة الزراعية لبعض المحاصيل	07
02	أنواع النمو الاقتصادي	31
03	نتائج اختبار الاستقرارية	53
04	نتائج اختبار الحدود	54
05	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	56
06	نتائج اختبار عدم تباين حد الخطأ العشوائي	56

قائمة الاشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	نسبة تكرير البترول الخام	17
02	اعمدة بيانية تمثل تطور قيمة الصادرات و الواردات في الجزائر من 2004_1997	24
03	مخطط دائري يوضح النسب التقديرية لمصادر النمو الاقتصادي	34
04	تطور مؤشر النمو الاقتصادي	48
05	تطور القيمة المضافة لقطاع الزراعة	49
06	تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة	51

07	تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات	52

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر القطاعات الإنتاجية (الزراعة، الصناعة، والخدمات) على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2023، وذلك بالاعتماد على نموذج ذي الفجوات الزمنية

(ARDL).أظهرت نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة مع أثر سلبي لكل من قطاعي الزراعة، والخدمات على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل على عكس القطاع الصناعي، الامر الذي يؤكد أهمية تنويع القاعدة الإنتاجية وتحقيق التوازن بين القطاعات لتقليص الاعتماد على قطاع المحروقات وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، القطاعات الإنتاجية، نموذجARDL ، الجزائر

Abstract :

This study aims to measure the impact of the productive sectors (agriculture, industry, and services) on economic growth in Algeria during the period 1990–2023, based on the ARDL model. The empirical results revealed the existence of a long-term cointegrated relationship between the variables. The study showed a negative effect of both the agricultural and service sectors on economic growth in the long run, unlike the industrial sector, which had a positive impact.

This confirms the importance of diversifying the productive base and achieving a balance between the sectors to reduce reliance on hydrocarbons and to promote sustainable economic growth.

Keywords: Economic growth, productive sectors, ARDL model, Algeria.

Résumé de l’étude :

Cette étude vise à mesurer l’impact des secteurs productifs (agriculture, industrie et services) sur la croissance économique en Algérie durant la période 1990–2023, en se

basant sur le modèle ARDL. Les résultats empiriques ont révélé l'existence d'une relation de cointégration à long terme entre les variables. L'étude a montré un effet négatif des secteurs agricole et des services sur la croissance économique à long terme, contrairement au secteur industriel qui a eu un impact positif.

Cela confirme l'importance de la diversification de la base productive et la nécessité de parvenir à un équilibre entre les secteurs, afin de réduire la dépendance aux hydrocarbures et de promouvoir une croissance économique durable.

Mots-clés : Croissance économique, secteurs productifs, modèle ARDL, Algérie.

المقدمة

تعد القطاعات الإنتاجية الثلاثة: الزراعة، الصناعة، والخدمات، من أبرز الركائز التي تعتمد عليها الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، كونها تمثل مصادر رئيسية للناتج المحلي الإجمالي ومجالات حيوية لتشغيل اليد العاملة وتحقيق الأمن الغذائي والصناعي. وتبرز أهمية هذه القطاعات بشكل خاص في الدول النامية، التي تسعى إلى تحقيق تنويع اقتصادي حقيقي بعيدًا عن الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات، وذلك من خلال استغلال الإمكانات المحلية المتوفرة وتطوير قدراتها الإنتاجية، باعتبارها محركًا رئيسيًا للنمو ومصدرًا لخلق الثروة وفرص العمل. وتكمن أهمية هذه القطاعات في قدرتها على تحفيز الديناميكية الاقتصادية، وتحقيق التوازن في الهيكل الاقتصادي، ومواجهة التحديات المرتبطة بالعولمة وتقلبات الأسواق العالمية، مما يجعل دعمها وتطويرها شرطًا أساسيًا لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

وفي الجزائر، شكّلت مسألة تنويع الاقتصاد وتحسين أداء القطاعات الإنتاجية إحدى الأولويات التي حظيت باهتمام متزايد من طرف السلطات العمومية، خاصة بعد توالي الصدمات الناتجة عن تقلبات أسعار النفط وتأثيراتها السلبية على التوازنات الاقتصادية الكبرى، من موازنة الدولة إلى ميزان المدفوعات. ويُعد هذا التوجه نحو تنويع القاعدة الاقتصادية محاولة لكسر التبعية التاريخية لقطاع المحروقات، الذي رغم أهميته، أظهر محدوديته في تحقيق تنمية مستدامة وشاملة. وقد عرفت الجزائر منذ بداية التسعينيات عدة إصلاحات اقتصادية تهدف إلى إنعاش القطاعات الإنتاجية، من خلال برامج دعم للاستثمار الفلاحي، ومحاولات لإعادة بعث النسيج الصناعي، إلى جانب توسع تدريجي لقطاع الخدمات. ورغم بعض التحسن في مؤشرات هذه القطاعات، إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ما زالت دون المستوى المطلوب، وهو ما يفتح المجال لتقييم مدى فعالية السياسات الاقتصادية المنتهجة .

تأتي هذه الدراسة لتحليل أثر كل من قطاع الزراعة، الصناعة، والخدمات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2023، من خلال تقييم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وتطور أدائها خلال التحولات الاقتصادية الكبرى التي عرفتها البلاد، وكذلك التحديات والمعوقات التي حالت دون تحقيق الأهداف التنموية المنشودة وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير القطاعات الإنتاجية على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2023؟

وللإجابة على هذا التساؤل، سنعالج مجموعة من المحاور الفرعية، من بينها

- ما مدى مساهمة قطاع الزراعة في دعم النمو الاقتصادي؟
- كيف تطور القطاع الصناعي في الجزائر وما أثره على المؤشرات الاقتصادية الكلية؟
- إلى أي حد ساهم قطاع الخدمات في تنشيط الدورة الاقتصادية وتحقيق النمو؟
- **الفرضيات المقترحة:**
- وجود علاقة طويلة الأجل بين القطاعات الإنتاجية والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- تلعب الصناعة دورًا محوريًا في خلق القيمة المضافة وتنويع مصادر الدخل الوطني.
- لقطاع الخدمات والزراعة تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تحليل "دور القطاعات الإنتاجية في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر"، وذلك من خلال التقييم الكمي والنوعي لأداء كل من قطاع الزراعة، الصناعة، والخدمات، بما يساعد على فهم نقاط القوة والضعف، واقتراح آليات فعالة لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي عرفتها البلاد خلال العقود الثلاثة الماضية.

دوافع اختيار الموضوع:

لقد جاء اختيار هذا الموضوع نتيجة تزايد الاهتمام بإعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري وتقليل تبعيته لقطاع المحروقات، مما استوجب دراسة فعالية القطاعات الإنتاجية الأخرى، وتحليل أدائها ضمن الاستراتيجيات التنموية الوطنية، ومدى قدرتها على خلق بدائل حقيقية تعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي

المنهج المستخدم:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض المعطيات الإحصائية الرسمية وتحليلها لفهم العلاقة بين تطور القطاعات الإنتاجية الثلاثة ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر، إلى جانب الاعتماد على المنهج الاحصائي من خلال تطبيق النمودج القياسي ARDL على متغيرات الدراسة للتاكد من صحة الفرضيات .

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تركز الدراسة على الاقتصاد الجزائري.
- **الحدود الزمنية:** تمتد من سنة 1990 إلى غاية سنة 2023.

الدراسات السابقة:

استندت هذه الدراسة إلى مجموعة من البحوث والدراسات الأكاديمية التي تناولت مواضيع تنمية القطاعات الاقتصادية، من بينها:

1.دراسة بن عبد العزيز سمير و طاهري العيد " أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1990 _2021 " مخبر الدراسات الاقتصادية و التنمية المحلية بالجنوب الغربي ، جامعة طاهري محمد بشار (الجزائر) :

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر ولإلقاء الضوء على هذا الموضوع، تم تناول الإطار المفاهيمي لكل من التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي، إضافة إلى استخدام مؤشر هيرفندال–هيرشمان لقياس التنويع في الناتج المحلي الإجمالي. كما تم بناء نموذج قياسي لقياس تأثير القطاعات الأساسية على النمو الاقتصادي، باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد عبر برنامج Eviews. أظهرت النتائج ضعف درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر على الرغم من جهود الدولة في هذا الاتجاه، كما تبين أن هناك تأثيرًا إيجابيًا ومعنويًا لقطاعات الزراعة والصناعة والتجارة على النمو، بينما كان التأثير سلبيًا بالنسبة لقطاع الخدمات.

2. دراسة شهيدة سامية و مطاري يسرى سلسبيل " دور التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000_2022"

جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية و تخصص اقتصاد بنكي

تسعى هذه الدراسة إلى قياس تأثير الصادرات غير المرتبطة بقطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر . تم استخدام نموذج تصحيح الأخطاء المتجهية (VECM) لتحديد العلاقة بين مجموعة من المتغيرات المستقلة، وهي سعر الصرف الفعلي الحقيقي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والصادرات خارج قطاع المحروقات.

أظهرت النتائج أن هناك تأثيرًا إيجابيًا لصادرات خارج قطاع المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل.

وقد تم تأكيد هذه العلاقة من خلال اختبار السببية لغرانجر، الذي دعم صحة فرضيات الدراسة.

3.دراسة نيلسون كريستوفر "تأثير الإنتاجية الزراعية على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1990_2021" قسم الاقتصاد جامعة بينغهام ، ولاية كارو ناساراوا ،نيجيريا :

تتناول هذه الدراسة تأثير الإنتاجية الزراعية على النمو الاقتصادي في نيجيريا، مع التركيز على العلاقة بين القطاعات الزراعية ونسبة الإنتاج إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (FSGDP). تشير النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (CGDP) و(FSGDP)، مما يدل على أن زيادة الإنتاجية الزراعية تعزز النمو الاقتصادي. ومع ذلك، يختلف تأثير القطاعات الفرعية، حيث يُظهر إنتاج مصايد الأسماك تأثيرًا أكبر من إنتاج المحاصيل. على الرغم من جهود الحكومة لتعزيز الإنتاج الزراعي، تواجه القطاع تحديات مستمرة تؤثر على نموه. توصي الدراسة بضرورة تطوير سياسات أكثر فعالية لدعم الإنتاجية ومعالجة أوجه القصور الهيكلية.

تقسيم الدراسة :

تم تقسيم الدراسة الى فصلين حيث تضمن الفصل الأول مبحثين حاولنا من خلال المبحث الأول بعنوان "مدخل مفاهيمي للقطاعات الإنتاجية دراسة " ، الاطار المفاهيمي لكل من القطاع الزراعي ، القطاع الصناعي ، و قطاع الخدمات ، و ذلك من خلال ثلاثة مطالب رئيسية ، لكل قطاع مطلب مستقل .

اما المبحث الثاني ، فقد تناولنا فيه موضوع النمو الاقتصادي ، حيث خصص المطلب الأول لعرض المفاهيم الأساسية للنمو الاقتصادي ، بينما تطرقنا في المطلب الثاني الى مصادر و عوامل النمو الاقتصادي ، في حين خصص المطلب الثالث لدراسة واقع النمو الاقتصادي في الجزائر .

اما الفصل الثاني ، فقد خصصناه للجانب التطبيقي بعنوان" دراسة قياسية لاثر القطاعات الإنتاجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990_2023 " ، حيث احتوى على مبحثين ، تم من خلال المبحث الأول الموسوم ب " الاطار المنهجي للدراسة أدوات التحليل القياسي " ، عرض المنهجية المعتمدة ، نوع البيانات ، و النموذج القياسي المستدم (ARDL). اما المبحث الثاني ، فقد خصص ل " الاطار التطبيقي لادوات الدراسة " ، حيث قمنا بتحليل النتائج المتوصل اليها و تفسيرها في ضوء الاطار النظري للدراسة .

الجانب النظري

الفصل الاول :
القطاعات الانتاجية كدعامة
للنمو الاقتصادي

مقدمة الفصل الأول :

تُعد القطاعات الإنتاجية بمختلف أنواعها (الزراعة، الصناعة، والخدمات) من الدعائم الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد في أي دولة، نظرًا لدورها المحوري في تحقيق القيمة المضافة، خلق مناصب الشغل، وتحقيق الأمن الغذائي والصناعي، بالإضافة إلى مساهمتها المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي. وتختلف أهمية كل قطاع من هذه القطاعات حسب مستوى تطور الاقتصاد وطبيعته، حيث تلعب الصناعة والخدمات أدوارًا أكبر في الدول المتقدمة، بينما تحتل الزراعة مكانة مركزية في الاقتصادات النامية.

يُعد النمو الاقتصادي من أبرز الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها من خلال تطوير قطاعاتها الإنتاجية، كونه يعكس مدى قدرة الاقتصاد على التوسع وتحقيق مستويات معيشية أفضل للسكان. ويرتبط النمو الاقتصادي بعوامل متعددة، يأتي على رأسها أداء القطاعات الإنتاجية، التي تمثل المحرك الأساسي لعجلة التنمية، خاصة إذا تم توجيهها ضمن استراتيجيات فعالة لتنويع الاقتصاد وتقليص التبعية لقطاع معين.

ومن هذا المنطلق، يسعى هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الأسس النظرية المرتبطة بالقطاعات الإنتاجية، من خلال تناول مفاهيمها وأهميتها في الاقتصاد، مع التطرق إلى مختلف وظائفها وأدوارها، إلى جانب استعراض مفهوم النمو الاقتصادي، مصادره، وعوامله المؤثرة، مع إبراز خصوصية النمو في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي للقطاعات الإنتاجية (الزراعة ، الصناعة ، الخدمات)

المطلب الأول: القطاع الزراعي

الفرع الأول: مفهوم القطاع الزراعي

الزراعة هي عمل المزارع في ارضه من اجل انتاج الغلات الحيوانية و النباتية .[1]

في العديد من الدول، من بينها الجزائر، يعتبر القطاع الزراعي مصدراً أساسياً لتشغيل نسبة كبيرة من القوى العاملة، حيث يوفر فرص عمل لملايين الأفراد، ويغطي جزءاً مهماً من احتياجات الغذاء الوطني."[2]

يُعتبر القطاع الزراعي عنصراً أساسياً في الاقتصاد، إذ يشمل جميع الأنشطة المتعلقة بإنتاج المحاصيل الزراعية وتربية الحيوانات، إضافةً إلى استخدام المواد الكيميائية الزراعية. ويمكن تعريف هذا القطاع بأنه علم وفن ومهنة تهدف إلى استغلال الموارد الأرضية والبشرية ضمن وحدات إنتاجية، بهدف إنتاج السلع الزراعية النباتية والحيوانية.

1 عبد العزيز محمد الحراكي ، الاقتصاد الزراعي ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2012
2 الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار " تقديم الفلاحة " متاح على الموقع الرسمي : aapi.dz
3 د. بن يوب فاطمة " القطاع الزراعي كبديل استراتيجي لتنويع الاقتصاد الوطني " درست حالة 2002_2016 جامعة 8 ماي 1945 قالمة
4 ا. محمودي عادل كتاب " ملخص دروس التاريخ و الجغرافيا و التربية المدنية " مكتب دار البدر ص 53

فالزراعة ليست مجرد مهنة أو فن، بل تُعد أسلوب حياة يقوم على استغلال الموارد الطبيعية بشكل منظم بهدف إنتاج الغذاء، الألياف، والمواد الخام اللازمة للصناعات المختلفة.

ويتميز هذا القطاع بخصائص فريدة، منها ثبات كمية الموارد، موسمية الإنتاج، صعوبة التحكم في الإنتاج، إضافة إلى ارتفاع التكاليف الثابتة.[1]

الفرع الثاني: إمكانيات القطاع الزراعي في الجزائر

1**ـ الأراضي الزراعية:** تقدر الأراضي الفلاحية المستغلة في الجزائر بحوالي 8.4 مليون هكتار، من اجمالي 42 مليون هكتار قابلة للاستصلاح، وهي لا تمثل سوى 3.4% المساحة الكلية للبلاد.[2]

الأراضي الصالحة للزراعة: و تعني باستثمار الأراضي الزراعية المتاحة الصالحة للزراعة، و اذا اقتضى الامر , يجب التركيز على سياسة استصلاح الأراضي ,مع الحزم و الشدة في مكافحة التصحر و حماية الغابات و المحميات الطبيعية و العمل على انشاء حملات التشجير و زيادة الرقعة الخضراء .[3]

الجدول رقم 01: تطور المساحة الزراعية لبعض المحاصيل

الوحدة: الهكتار

المحاصيل	1990	1995	1999
الحمضيات	37740	40280	40780
الكروم	86470	56920	50540

المصدر: كتاب الجغرافيا السنة 4 من التعليم المتوسط

[3]جودي امنة و بدول نوال " دور القطاع الزراعي في تحقيق الامن الغذائي "مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية جامعة 8 ماي 1945 قالمة ص 31

2_ التربة :

تعد التربة عنصرا جوهريا في المجال الزراعي بالجزائر, فهي تؤثر على نماء النباتات و انتاجيتها .

تتميز تربة الشمال بالخصب , و كلما توجهنا نحو الجنوب تقل خصوبة الأرض , مع الإشارة الى ان مناطق واسعة من التربة تواجه خطر التصحر و الانجراف .[1]

اليك بعض إمكانيات التربة :

- **تنوع التربة:** توجد في الجزئر اشكال مختلفة من التربة ، كالتربة الطينية و الرملية و الغرينية ، و هذا يسمح بزراعة محاصيل متنوعة .
- **خصوبة التربة** : تعتبر التربة الصلصالية غنية بالعناصر الغذائية ، مما يجعلها مناسبة جدا لزاعة محاصيل متنوعة كالحنطة و أشجار الفاكهة .[2]
- **تحسين الإنتاجية** : يمكن تعزيز خصوبة التربة بإضافة المواد العضوية و الأسمدة ، مما يرفع من ظإنتاجية المحاصيل الزراعية .[3]
- **استخدام التربة في الزراعة الصحراوية** : مما يساهم و يساعد على تنمية و تطوير هذا المجال في الجزائر .[4]

3_ الأقاليم المناخية :

تتميز الجزائر بتنوع مناخي يؤثر بشكل كبير على القطاع الفلاحي الزراعي . يوجد ثلاثة أقاليم مناخية رئيسية :

[1] حسين جمعة ، المدخل الى الاقتصاد الزراعي و التنمية الريفية ،دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2008.
[2] حسام محمود "الدليل الشامل لمعرفة افضل أنواع التربة لنمو النباتات "خليك اخضر متاح على الموقع الرسمي : bgreensa.com
[3] التربة الزراعية: (pdf) زراعة عملي \المرحلة الأولى
فلاح " أهمية تحاليل التربة الزراعية " متاح على الموقع الرسمي : fellahe.com
[4] وزارة الفلاحة و التنمية 2021" الريفية الزراعة الصحراوية " متاح على الموقع الرسمي : madr.gov.dz

- **مناخ البحر الأبيض المتوسط** : يسود في المناطق الساحلية الشمالية، ويتسم بشتاء معتدل وماطر وصيف حار وجاف. يتيح هذا المناخ زراعة أنواع متعددة من المحاصيل، مثل الزيتون والفواكه.[1]
- **مناخ شبه الجاف (قاري)** : يسود الهضاب العليا ، يتميز بفترات قحط و درجات حرارة قصوى . يعتمد على زراعة محاصيل مقاومة مثل الحبوب و الخضروات .[2]
- **مناخ الصحراوي** : يغطي معظم مساحة الجزائر ، يتميز بالحرارة الشديدة و الندرة في الامطار ، الزراعة فيه صعبة الا باستخدام أساليب الري المتطورة .

التغيرات المناخية تشكل خطرا على استمرارية الزراعة في الجزائر ، و هذا يستلزم وضع خطط زراعية مرنة لتحسين نظام الري و تقوية الامن الغذائي .[3]

4_ المياه :

تتسلم الجزائر نحو 14 مليار متر مكعب من الامطار كل سنة ، تمكنت الجزائر في السنوات الأخيرة من استغلال 7.1 مليار مكعب بفضل السدود الجديدة و التي بلغ عددها في سنة 2019 الى 110 سد .[4]

تعتبر المياه مكونا ضروريا في القطاع الزراعي بالجزائر ، اذ تستخدم الزراعة نحو 70% من المياه المستهلكة على الصعيد الوطني .

يؤدي الري دورا حيويا في دعم هذا القطاع ، حيث يوفر اكثر من 70% من المياه المطلوبة للري .[5]

---

[1] د. فاتح باهي " الجزائر – دراسة طبيعية – "_2021/11 المحاضرة الثانية في مقياس جغرافيا المغرب العربي الطبيعية سنة أولى ماستر تخصص تاريخ حديث و معاصر

[2] دروس لتحضير شهادة التعليم المتوسط في الجزائر " مناخ الجزائر " متاح عللى الموقع الرسمي : bemalgerie.blogspot.com

[3] بو عراب رابح و فتح الله مسعودة مقال " التغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي في الجزائر دراسة اقتصادية سياسية للفترة 1980_2020 " _2022/12/31 مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية ص 9-27 متاح على الموقع الرسمي : asjp.cerist.dz

د. منال سخري مقال " التغيرات المناخية تهدد قطاع الزراعة في الجزائر "_2025/01/02 متاح على الموقع الرسمي : attaqa.net

[4] مرجع سبق ذكره في ص 02 " ملخص دروس التاريخ و الجغرافيا و التربية المدنية " مكتب دار البدر ص 53

[5] شهرة شناف تقرير " الري و الفلاحة في الجزائر .. استراتيجية متكاملة لتحقيق المن الغذائي و الاكتفاء الذاتي "_2025/01/23 متاح على الموقع الرسمي : elayem.news

تستعمل المياه في زراعة المحاصيل ،توزيع الأسمدة ، تبريد المحاصيل ، و حماية المزروعات من التجمد .[1]

تسعى الحكومة الجزائرية جاهدة نحو تحسين إدارة المياه و تطوير البنية التحتية لضمان استمرار الزراعة و تحقيق الاكتفاء الغذائي .[2]

5_ اليد العاملة المؤهلة :

تعتبر اليد العاملة المؤهلة في القطاع الزراعي بالجزائر امرا ضروريا لتحقيق التقدم الاقتصادي و الامن الغذائي . لكن ، يواجه القطاع صعوبات جمة نتيجة نفور الشباب عن العمل في الزراعة و نقص الايدي العاملة المدربة .[3]

يبين ان هنالك انخفاض مستمر في عدد العاملين بالزراعة ، اذ تراجع من 2.5 مليون في عام 2013 الى ما يقارب من 900 الف حاليا [4].

من الضروري توظيف التقنيات الحديثة و تشجيع الشباب على ممارسة الزراعة لدعم هذا القطاع . علاوة على ذلك ، يمكن للتطوير الزراعي ان يخلق فرص عمل و يدفع عجلة النمو الاقتصادي .[5]

قامت الدولة بتدريب و تاهيل عمال الزراعة عن طريق تأسيس المعاهد و مراكز التدريب (مثل المعهد الوطني العلوم الفلاحية) .[6]

إيجابيات اليد العاملة المؤهلة :

وكالة الانباء الجزائرية " قطاع الفلاحة يمتص ما يقارب 70 بالمائة من المياه المستهلكة على المستوى الوطني "_2015/07/15 متاح على الموقع الرسمي : aps.dz

[1] رشا الصوالحة مقال " استخدامات الماء في مجال الزراعة "_2023/08/17

[2] أصوات مغاربية تقرير " استعمال المياه المعالجة في الزراعة بالجزائر.. خبير: سيوفر 20٪ من الموارد المائية" _2023/07/04 متاح على الموقع الرسمي :maghrebvoices.com

[3] عبة فريد " اثر الإصلاحات الزراعية على تطوير القطاع الزراعي في الجزائر " خصصت الدراسة (1980_2016) مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علوم اقتصادية جامعة بسكرة

[4] حمزة كحال " شح اليد العاملة يعطل زراعة الجزائر " _2023/05/07 متاح على الموقع الرسمي :Alaraby.co.uk

[5] ا. بزازي سامية " دور التنمية الزراعية في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر بين الواقع و ضرورة الإصلاح " _2021/01/28 جامعة قالمة

[6] مرجع سبق ذكره في ص 02

تحفيز النمو الاقتصادي : تساهم في خلق فرص العمل و تنشيط النمو الاقتصادي .[1]

تحسين الإنتاجية : قد ترفع من فعالية الإنتاج الزراعي و تحسن جودة المحاصيل .[2]

الامن الغذائي : يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي للبلاد عبر رفع مستوى الإنتاج المحلي .[3]

الفرع الثالث: التحديات التي تواجه قطاع الزراعة مع الحلول المقترحة لمواجهتها:

1)_مشكل التغيرات المناخية:

تعد التغيرات المناخية من ابرز التحديات التي تواجه قطاع الزراعة في الجزائر . تشمل هذه التحديات:

ارتفاع درجات الحرارة و قلة الامطار : يتسبب هذا في تدهور الأوضاع الزراعية ، مما يقلل من انتاج المحاصيل ، خاصة في المناطق الجافة و شبه الجافة .

ندرة الموارد المائية : تقلبات الامطار و تزايد الجفاف يزيدان الظغط على مصادر المياه ، مما يؤثر على السقي و الزراعة المروية .

تدهور التربة : يؤدي التغير المناخي الى زيادة ملوحة التربة و تدهور خصوبتها ، مما يقلل من قدرتها على دعم المحاصيل .[4]

تداعيات على الامن الغذائي : انخفاض الإنتاج الزراعي يرفع من الاعتماد على استيراد الغذاء و يعرض الامن الغذائي الوطني للخطر .[5]

---

[1] مرجع سبق ذكره المرجع [20]

[2] مرجع سبق ذكره المرجع [17]

[3] مرجع سبق ذكره في ص 02 " تقديم الفلاحة "

[4] محمد لهوازي " التغيرات المناخية تضرب الجزائر بمعولي التصحر و الاحترار "_ 2024/08/27 متاح على الموقع الرسمي : independentarabia.com ، مرجع سبق ذكره في ص 04" التغيرات المناخية تهدد قطاع الزراعة في الجزائر"

[5] جسور بوست لامل العرب " التغيرات المناخية في الجزائر و مسعى cop28 لتسريخ الامل التغيير "

الحل المقترح لمواجهة مشكلة التغيرات المناخية :

يشهد القطاع الزراعي في الجزائر صعوبات كبيرة بفعل التحولات المناخية . هذه التحولات تتسبب في ارتفاع الحرارة و تقلص الامطار ، مما يؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي ، بالاخص في المناطق القاحلة وشبه القاحلة . و لمواجهة هذه الصعوبات ، تعتمد الجزائر على عدد من الاستراتيجيات [1]:

تطوير تجميع مياه الامطار و استخدام أساليب الري المتطورة لزيادة فاعلية استهلاك المياه .[2]

استعمال أساليب متطورة كالزراعة الذكية و المركبات الجوية بدون طيار لمتابعة المزروعات و تحسين التعامل مع التربة .

اختيار نباتات تتحمل الجفاف و تطبيق برنامج زراعي مرن يعتمد على التنبؤات المناخية .[3]

2) _ مشكل محدودية الموارد المائية :

مشكلة محدودية الموارد المائية في القطاع الزراعي بالجزائر تتجلى في عدة جوانب أساسية :

الجزائر لديها موارد مائية طبيعية ضئيلة و غير متجانسة ، تقدر بحوالي 19 مليار متر مكعب سنويا ، بتوزيع متفاوت بين المناطق ، حيث يتركز اغلبها في الشمال .[4]

الطلب على المياه في ازدياد مستمر ، خاصة في القطاع الزراعي الذي يستهلك حوالي 60% من المياه ، بالرغم من تراجعه مقارنة بالماضي ، و يحتاج القطاع الزراعي الى حوالي 7.4 مليار متر مكعب سنويا ،بينما الإنتاج الحالي حوالي 7.3 مليار متر مكعب ، مما يوجد عجزا .

[1] مرجع سبق ذكره في ص 04مقال " هكذا تواجه الجزائر تغير المناخ بوصفها قوة افريقية متنامية "_2024/11/14

[2] الأمم المتحدة الاسكو " من اجل قطاع زراعي مرن و مستدام : الجزائر "_2021 متاح على الموقع الرسمي : unescwa.org

[3] فلاح مقال " 06 حلول زراعية لمواجهة التغير المناخي في الجزائر " متاح على الموقع الرسمي : fellahe.com

[4] ملف الجزائر للمياه مقال " استهلاك المياه في الجزائر " _2019/07/30 متاح على الموقع الرسمي : water.fanack.com

التغيرات المناخية و الجفاف المتكرر أدت الى تراجع معدلات الامطار و ارتفاع درجات الحرارة ، مما اثر سلبا على منسوب المياه في السدود و موارد المياه الجوفية ، و هو ما يهدد الموسم الزراعي و يزيد من تعقيد تامين مياه الري .[1]

هناك صعوبات في إدارة الموارد المائية مثل الفقد ، الاستخدام غير المجدي ، و نقص البنية التحتية للري ، مما يقلل من فعالية استغلال المياه في الزراعة. [2]

لمواجهة هذه المعضلة ،تعتمد الجزائر استراتجيات تشمل تطوير شبكات ري حديثة كالري بالتنقيط ، استعمال المياه المحلاة و المعالجة ،بناء سدود جديدة ، و تحسين تدبير المياه الجوفية ، فضلا عن حث البحث العلمي لتطوير أصناف نباتية اقل استهلاكا للماء .

كما تم تفعيل " شرطة المياه " لمراقبة استهلاك المياه و مكافحة التبذير، مع فرض عقوبات على المخالفين ، و إعادة تفعيل مشاريع تدوير المياه لاستعمالها في الري عوضا عن الاعتماد الكلي على المياه الجوفية .[3]

الحل المقترح لمواجهة مشكلة محدودية الموارد المائية :

تواجه الجزائر مشكلة محدودية الموارد المائية في القطاع الزراعي عن طريق عدة تدابير :

1_ تطوير شبكات الري و تحديثها : الجزائر تركز على تحسين شبكات الري لتعزيز الفعالية .

2_ تحفيز تقنيات الري المتطورة : استعمال تقنيات مثل الري بالتنقيط لتقليل استهلاك الماء. [4]

3_ بناء السدود و تخزين المياه : لضمان توافر المياه للزراعة .

4_ إدارة الموارد المائية بكفاءة : توفير المياه و تحسين استعمالها في الزراعة .

[1] مرجع سبق ذكره في الصفحة السابقة مقال " استهلاك المياه في الجزائر "
وكالة الانباء القطرية تقرير " نقص الموارد المائية في الجزائر .. تحديات و طرق غير تقليدية لمواجهة الجفاف " 2023/05/06 متاح على الموقع الرسمي : qna.org.qa
[2]مرجع سبق ذكره في الصفحة السابقة ملف الجزائر للمياه " تحديات المياه في الجزائر " _2019/06/30
[3]مرجع سبق ذكره مرجع [30] " نقص الموارد المائية في الجزائر .. تحديات و طرق غير تقليدية لمواجهة الجفاف "
[4] مرجع سبق ذكره مرجع [30] " نقص الموارد المائية في الجزائر .. تحديات و طرق غير تقليدية لمواجهة الجفاف "

5_ استخدام المياه المعالجة : إعادة استعمال المياه المعالجة في الري .[1]

6_ تحلية مياه البحر : لزيادة مصادر المياه المتوفرة .[2]

3)- الحاجة الى تحديث البنية التحتية :

تعد الحاجة لتجديد البنية التحتية في الميدان الزراعي بالجزائر من الإشكالات الأساسية التي تواجه هذا القطاع . يعتبر هذا التجديد لازما لتعزيز الإنتاج و تحسين فعالية الري ، اضاة الى تطوير شبكات الطرق و المرافق الأخرى التي تساند العمل الزراعي .[3]

بدون البنية التحتية المتطورة ، يواجه المزارعون صعوبات في الوصول الى الأسواق و حفض المنتجات ، مما يؤثر على جودة الانتاج و رفع الانتاجية .[4]

تعمل الجزائر على تطوير هذه البنية من خلال الاستثمارات الخاصة و الحكومية لتحسين الإنتاج الوطني و تقليل الاعتماد على الاستيراد . [5]

تواجه الجزائر مشكلة الحاجة لتطوير البنية الأساسية في القطاع الزراعي عبر عدة استراتيجيات :

- **زيادة الاستثمار :** تعمل الجزائر على رفع الاستثمار في البنية التحتية الزراعية ، يما في ذلك شبكات الري و شبكات المواصلات . [6]
- **التعاون بين القطاعين العام و الخاص :** تشجع الجزائر على التشارك بين القطاعين العام و الخاص لتحديث البنية التحتية وتنمية الزراعة .[7]

---

[1] ام الخير سلاطني مقال " الامن المائي و مخاوف المستقبل "_2021/07/16 متاح على الموقع الرسمي : ech-chaab.com

[2]شبكة مواقع الاناضول " الجزائر ..شح السماء يتكرر و حلول في الأفق " _2023 متاح على الموقع الرسمي : aa.com.tr

[3] مقال "تحديث القطاع الفلاحي في الجزائر : نحو تحقيق الامن الغذائي و الاكتفاء الذاتي الزراعي " متاح على الموقع الرسمي : farmonaut.com

[4]إبراهيم محمد" تحليل :الامن الغذائي في الجزائر..نجاح يواجه مصاعب متجذرة 21"_/2024/08 متاح على الموقع الرسمي : dw.com

[5]تقرير حجم سوق الزراعة الجزائرية و تحليل الحصص –اتجاهات و توقعات النمو(2024_2029) متاح على الموقع الرسمي : Mordorintelligencecom

مصطفى بن ميرة مقال "هذه استراتيجية الجزائر لتامين غذائها في ظل التقلبات العالمية ..من الحقول الى المواد " 2024/10/01 متاح على الموقع الرسمي : elayem.news

[6]مرجع سبق ذكره المرجع 38 تقرير حجم سوق الزراعة الجزائرية و تحليل الحصص –اتجاهات و توقعات النمو(2024_2029)

[7]مرجع سبق ذكره مرجع 38 "هذه استراتيجية الجزائر لتامين غذائها في ظل التقلبات العالمية ..من الحقول الى المواد"

- **تطبيق التكنولوجيا** : تعتمد الجزائر على التقنيات الحديثة مثل أنظمة الري الدكية لتطوير كفاءة استخدام المياه و تجديد البنية التحتية . [1]
- **تطوير المزارع الشاملة** : تعمل على تنمية المزارع المتكاملة و تحسين الالات الزراعية لتعزيز الإنتاجية.[2]

4-العقار الفلاحي :

تعد إشكالات العقار الفلاحي في الجزائر من المعضلات الأساسية التي تواجه الميدان الفلاحي . تضمن هذه الإشكاليات :

- **تنظيم الملكية الزراعية** : هنالك ابهام في العلاقات القانونية بين الأرض و من يستغلها ، مما يسبب سوء التنظيم .[3]
- **نقص الأراضي** : معدل الأراضي المهلة يبلغ تقريبا 80% ، الامر الذي يعيق استخدامها بفعالية .[4]
- **التقارير المزيفة** : تؤثر على تنفيد السياسات الزراعية بفعالية على الصعيد المحلي.[5]
- **صعوبات في استخدام الأراضي** : تكمن في ضعف البنية الأساسية و التحديات البيئية مثل التحولات المناخية . [6]

تواجه الجزائر صعوبات العقار الفلاحي في المجال الزراعي عن طريق عدد من الخطط:

[1] "تحديث القطاع الفلاحي في الجزائر : نحو تحقيق الامن الغذائي و الاكتفاء الذاتي الزراعي"
"تحديث القطاع الزراعي في الجزائر :كيف تساهم التكنولوجيا في تحقيق الامن الغذائي و تطوير الإنتاج المحلي ؟" متاح على الموقع الرسمي : farmonaut.com

[2] مرجع سبق ذكره " تقديم الفلاحة "

[43] عماري زهير " إشكالية تنظيم العقار الفلاحي الجزائري و اهم الخيارات الممكنة لتطوره "_ 2013/06/08 مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ص 155_158

[4] الشروق العربي مسعود بودراجي رئيس لجنة الفلاحة و التنمية الريفية بمجلس الامة2015/11/15 " مشاكل العقار الفلاحي وراءها التقارير المزيفة من المديريات الولائية "

[5] مرجع سبق ذكره المرجع [44]

[6] المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا و العلوم الاجتماعية **عمر** بسعود " الفلاحة في الجزائر : من الثورات الزراعية الى الإصلاحات الليبرالية (2002_1963) "

- **تسوية ملكية الأراضي** : تسعى الدولة لتسوية حيازة الأراضي للفلاحين لرفع الإنتاج الزراعي و تثبيت المزارعين في مناطقهم .
- **دعم الفلاحين** : يتم مساندة الفلاحين عبر تيسير الحصول على صكوك الملكية و الاستفادة من الإعانات و القروض المصرفية .[1]
- **تنظيم العقار الفلاحي** : يقترح استعمال صيغة الايجار لتسهيل التنفيد و تحسين استثمار الأراضي.[2]
- **تحسين الإدارة** : تعمل السلطات على اصلاح إدارة الموارد المائية و تنمية سلاسل التوريد و التسويق للمنتجات الزراعية . [3]

5- الاعتماد على الواردات الغذائية :

يعاني القطاع الزراعي في الجزائر من إشكالية الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية ، و هذا يرجع الى عدة عوامل :

- **ضعف الإنتاج المحلي** : على الرغم من زيادة الإنتاج الزراعي ، الا انه لم يلب الحاجة المحلية ، مما يؤدي الى استمرار الاعتماد على الواردات .[4]
- **التغيرات الاقتصادية و السياسية** : تؤثر التقلبات في أسعار السلع الغذائية العالمية و تاثيرات الازمات الدولية على فاتورة الاستيراد .
- **العجز في البنية التحتية** : تعاني الجزائر من ضعف في البنية التحتية للزراعة ، الامر الذي يعيق التنمية الزراعية .[1]

[1] "تسوية ملف العقار الفلاحي ..مهمة معقدة تنتظر الحكومة في 2025 " متاح على الموقع الرسمي : ultraalgeria.ultasawt.com
[48] مرجع سبق ذكره المرجع [43]

[3] تحديث القطاع الفلاحي في الجزائر : نحو تحقيق الامن الغذائي و الاكتفاء الذاتي الزراعي متاح على الموقع الرسمي : farmonaut.com
[4] نواصرية عبد الرؤوف و عبادة المهدي "محددات الطلب على الواردات الغذائية –دراسة حالة 1990_2020 مذكرة ماستر تخصص اقتصاد دولي –جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بو عريريج ص 06

- **الاستهلاك المتبدل** : نمط الاستهلاك الغذائي المتبدل لدى الجزائريين يزيد من الحاجة الى الواردات. [2]

تواجه الجزائر إشكالية الاعتماد على الاستيراد الغذائي عبر عدة استراتيجيات في المجال الزراعي :

- **تطوير القطاع الزراعي** : تعمل الجزائر على تحديث و تطوير قطاعها الزراعي لبلوغ الاكتفاء الذاتي الزراعي ، مع التركيز على زيادة الإنتاج المحلي و تحسين نوعية المزروعات .[3]
- **استخدام التقنيات الحديثة** : تعتمد الجزائر على تقنيات فلاحية حديثة مثل إدارة الموارد المائية بفعالية ، رقمنة القطاع الزراعي ، و تحسين المزروعات الاستراتيجية مثل القمح و الشعير .
- **توسيع الأراضي الزراعية** : تعمل الجزائر لتوسيع الأراضي الزراعية و استخدامها على نحو امثل ، مع التركيز على السقي الإضافي لتحسين الإنتاج .[4]
- **تعزيز الاستثمار**: تحث الحكومة على التمويل في المجال الزراعي و تقدم مساعدة للمزارعين و المنتجين .[5]

6- النزوح الريفي :

تعد مشكلة النزوح الريفي في القطاع الزراعي في الجزائر قضية معقدة تتاثر بعدة عوامل ، منها :

---

[1]براييني ستاين و رباب حطيط المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية :الجزائر 2023/06/04تقرير بعنوان تعزيز الإنتاج الوطني للأغذية في الجزائر و تحقيق الاكتفاء الزراعي متاح على الموقع الرسمي : sdg16.plus
إبراهيم محمد تحليل: الامن الغذائي في الجزائر.. نجاح يواجه مصاعب متجذرة 2024/08/21 متاح على الموقع السمي : dw . com
[2]بورحلي ربيع "إشكالية التبعية الغذائية في الجزائر _دراسة حالة 9962_2016 مذكرة دكتوراه تخصص علوم تجارية جامعة مسيلة ص 01
[3]مصطفى بن ميرة تقرير بعنوان " 2024.. عام الاقتصاد المتنوع 2025/01/06 متاح على الموقع الرسمي : elayem .news
مقال تحديث القطاع الفلاحي في الجزائر : نحو تحقيق الامن الغذائي و الاكتفاء الذاتي الزراعي متاح عل الموقع الرسمي : Farmonaut. com
[4]مقال تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي في الجزائر : استراتيجيات مبتكرة لتوسيع الأراضي الزراعية و رقمنة القطاع متاح على الموقع الرسمي : Farmonaut.com
[5]مرجع سبق ذكره في الصفحة السابقة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية

- **نقص الفرص الاقتصادية :** يعاني الريف الجزائري من قلة فرص العمل ، مما يدفع الشباب الى الهجرة نحو المدن بحثا عن فرص افضل .
- **الإهمال الحكومي :** يؤدي عدم توفير الخدمات الأساسية مثل المياه و الكهرباء و الصرف الصحي الى تفاقم مشكلة النزوح .[1]
- **التنمية غير المستدامة :** لم تنجح استراتيجيات التنمية الريفية في جذب العمالة الى القطاع الزراعي ، و ذلك بسبب اعتمادها على مشاريع مؤقتة تفتقر الى الاستدامة .[2]
- **الهجرة الى المدن :** ينتقل العمال من المناطق الريفية الى المدن بحثا عن فرص العمل و التعليم و الخدمات المتاحة .[3]
- **مشاكل في القطاع الفلاحي :** تواجه الزراعة مجموعة من التحديات ، مثل نقص الرواتب المنخفضة ، مما يساهم في هجرة العمال من هذا القطاع .[4]

الحل الأمثل لمواجهة مشكلة النزوح الريفي :

يمكن للجزائر مواجهة ظاهرة الهجرات من الريف في القطاع الزراعي عن طريق عدة خطوات :

- **تعزيز الفرص الاقتصادية** : العمل على توفير فرص عمل جديدة في الريف عن طريق دعم المشاريع الزراعية الصغيرة و المتوسطة و تقديم التمويل و التدريب اللازمين .
- **تحسين الخدمات الأساسية** : العمل على تقديم خدمات مثل المياه و الكهرباء و الرعاية الصحية ووسائل النقل في المناطق الريفية لتحسين مستوى المعيشة .
- **تنظيم المناطق الريفية** : تنسيق المناطق الريفية بشكل جيد لجذب الاستثمارات و تحسين البنية التحتية .[5]
- **تعزيز التعليم و التدريب** : تقديم فرص تعليمية تدريبية في مجال الزراعة الحديثة لرفع مستوى الإنتاجية و الكفاءة .[1]

[1]ماهي أسباب الهجرة من الريف الى المدينة ؟ متاح على الموقع الرسمي : ejaba.com
[2]الأستاذ طالبي رياض و القري عبد الرحمان " استراتيجية التنمية الريفية المستدامة كاداة للحد من ظاهرة البطالة في الوسط الريفي " قسم العلوم التجارية جامعة مسيلة و جامعة دمشق – سوريا
[3]مراد مولاي الحاج "الأصول الريفية للعامل الصناعي في الجزائر _1999 مجلة انسانيات المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا و العلوم الاجتماعية ص 37_45
[4]برنامج التجديد الفلاحي و الريفي و اثره على التنمية الفلاحية جامعة ادرار
[5]زينب صالح " حلول النزوح الريفي _2023/07/10 متاح على الموقع الرسمي: .mawdoo3.com

المطلب الثاني : القطاع الصناعي

الفرع الأول : مفهوم القطاع الصناعي

القطاع الصناعي هو جزء من النشاط الاقتصادي يهتم بإنتاج البضائع عن طريق تغيير المواد الأولية الى منتجات ذات قيمة اعلى ، و يتضمن هذا القطاع الصناعات التعدينية (مثل استخراج المعادن و النفط) و الصناعات التصنيعية التي تعالج المواد الخام لانتاج منتجات جديدة ، إضافة الى الخدمات الصناعية مثل انتاج الطاقة و تنقية المياه و صيانتها .

يمكن تعريف القطاع الصناعي بانه مجموعة من العمليات التصنيعية التي تستخدم عناصر الإنتاج بغرض اشباع متطلبات الانسان عبر تصنيع او استخراج او تقديم خدمات ذات صلة بالصناعة ، و يشمل أنواعا متنوعة مثل الصناعة الاستخراجية ، و الصناعات التحويلية ، و الخدمات الصناعية التكميلية .

و كذلك يعتبر القطاع الصناعي من القطاعات الاقتصادية الفرعية التي تعتمد على استثمارات ضخمة في راس المال ، و الالات المخصصة ، و الموارد البشرية ، و يتضمن القطاع الصناعي عدة أصناف مثل الصناعات الهيكلية ، الاستخراجية ، و الراس مالية ، التي تتباين حسب طبيعة البلد و مرحلة تطورها الاقتصادي .[2]

الفرع الثاني : الإمكانيات الصناعية

[1]مرجع سبق ذكره في الصفحة السابقة مراد مولاي الحاج "الأصول الريفية للعامل الصناعي

[2]تعريف و معنى القطاع الصناعي في معجم المعاني الجامع –معجم عربي عربي متاح على الموقع الرسمي : almaany.com

ايمان الحياري " مفهوم الصناعة و تطورها _2021/05/05 متاح على الموقع الرسمي : mawdoo3.com

و تنقسم الى موارد غير متجددة و موارد متجددة :

- **الموارد الغير متجددة** :هي الموارد الطبيعية التي تنفد عند استخدامها و لا يمكن تجديدها بسرعة

و تنقسم الى موارد طاقوية و موارد معدنية :

- **الموارد الطاقوية** : القطاع الصناعي في الجزائر يعتمد بشكل كبير على الموارد الطاقوية التالية:

- **البترول:** تملك الجزائر احتياطيات ضخمة من الزيت الخام تُقدر بنحو 12.2 مليار برميل، مع تواجد حقول أساسية مثل حوض حاسي مسعود وحوض عين أميناس، وتنتج قرابة 900,000 برميل يوميًا، مع مشاريع لرفع الإنتاج إلى 1.155 مليون برميل يوميًا بحلول 2025 .

الشكل 01: نسبة تكرير البترول الخام

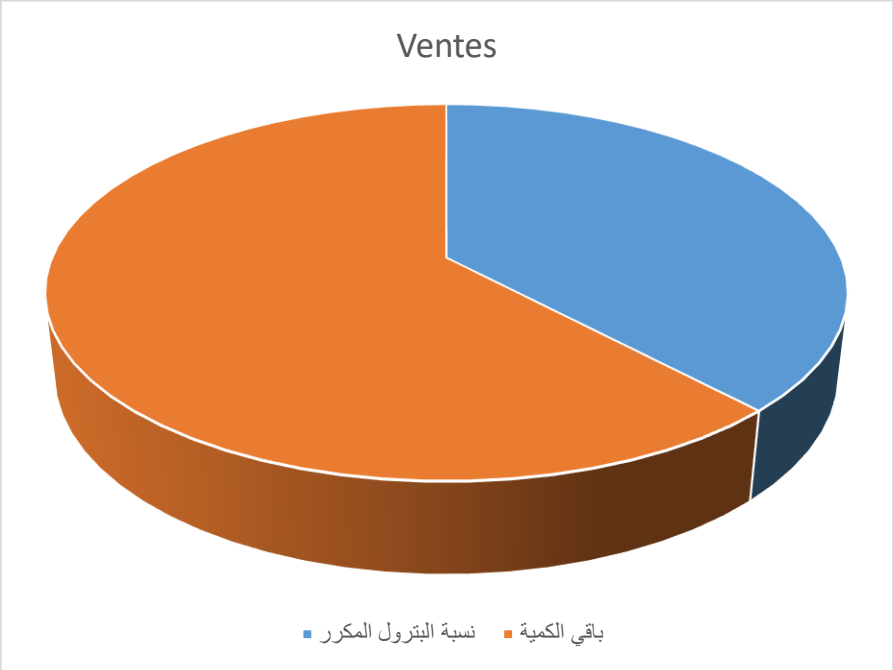

المصدر : كتاب الجغرافيا للسنة 4 من التعليم المتوسط

- **الغاز الطبيعي:** الجزائر من أضخم المنتجين للغاز الطبيعي في أفريقيا، باحتياطيات تبلغ حوالي 4,500 مليار متر مكعب (159 تريليون قدم مكعبة)، ويمثل الغاز نسبة متصاعدة من إنتاج الطاقة الأولية، مع سعي لزيادة الإنتاج إلى 200 مليار متر مكعب سنويًا .
- **الفحم:** تمتلك الجزائر نحو 65 مليون طن من الفحم، لكن دوره في إنتاج الكهرباء ضئيل قياسًا بالغاز والبترول، حيث تحول التوليد الكهربائي من الفحم إلى الغاز على نطاق واسع.
- **الطاقة الكهربائية** : يعتمد توليد الكهرباء في الجزائر بشكل رئيسي على الموارد الحرارية (النفط و الغاز) ، بوجود طاقة مائية ضئيلة من السدود ، و تشكل شبكة الشمال القسم الأكبر من التوزيع .[1]

▪ **الموارد المعدنية** : الجزائر غنية بالموارد المعدنية التي تلعب دورا مهما في القطاع الصناعي ، و ابرز هذه الموارد هي :

- **الحديد الخام** : منجم غار جبيلات يضم احتياطات هائلة تبلغ 3.5 مليار طن ، و ينتج حاليا بمعدل 3 ملايين طن سنويا مع مشاريع لرفع الإنتاج الى 50 مليون طن بحلول عام 2040 .
- **الزنك و الرصاص** : تتركزان بمنجم تالا حمزة ، الأكبر في الجزائر ، مع استهداف انتاج 170 الف طن من الزنك و 30 الف طن من الرصاص ، ومن المنتظر تشغيله في 2026.

[1]علي طالب عبد القادر، حواس محمد و اخرون" كتاب الجغرافيا السنة الرابعة متوسط « الديوان الوطني للمطبوعات ، الطبعة الأولى ، الجزائر 2006 ص 59 ص 62
محمد خليفة " 5 أسباب تجعل الجزائر وجهة استثمارية رائدة في قطاع الطاقة _2024/11/15 متاح على الموقع الرسمي: awras.com
د. بو فنش وسيلة أستاذة محاضرة قسم – ا- " دور الطاقة في تفعيل ابعاد التنمية المستدامة في الجزائر _ دراسة حالة 1990-2016 تخصص تقنيات كمية معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بالمركز الجامعي بميلة

- **الفوسفات** : الجزائر من الدول الغنية بالفوسفات باحتياطات تقدر ب 2.2 مليار طن ، مع انتاج متصاعد بلغ نحو 671,500 طن في 2022, يتركز في مناطق الكويف و جبل العنق .
- **النحاس** : متواجد ضمن الموارد المعدنية الهامة التي تعتمد عليها الحكومة في برامج التنمية الاقتصادية ، مع مشاريع استطلاعية لزيادة الإنتاج .
- **الذهب** : مخزون الذهب يقدر ب 173.6 طن ، مع منجم امسماسة الذي يضم احتياطات كبيرة ، و الإنتاج المحلي شهد ارتفاعا ملحوظا مؤخرا .
- **اليورانيوم** : من الخامات الاستراتيجية التي تم العثور عليها ضمن الثروات المعدنية في الجزائر ، و تعد من الموارد التي تقوي مكانة الجزائر في مجال التعدين .[1]

➢ **الموارد المتجددة** : هي الموارد الطبيعية التي تتجدد بشكل طبيعي و بمعدل يفوق ما يتم استهلاكه ، و هي موارد لا تنفد لانها تتجدد باستمرار عبر عمليات طبيعية و تشمل :

- **الطاقة الشمسية** : الجزائر من البلدان ذات القدرات الرفيعة للطاقة الشمسية في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا ، مع تعرضها لاكثر من 2000 ساعة شمسية سنويا ، تبلغ 3900 ساعة في الصحراء و الهضاب العليا . الطاقة الشمسية تمثل حيزا كبيرا من برنامج الطاقة المتجددة في الجزائر ، مع مشاريع ضخمة مثل مجمع سونلغاز لانجاز 2000 ميغاواط ، و مشاريع سولار 1000 بطاقة 1000 ميغاواط ، موزعة على عدة

[1] احمد بدر " المعادن و المناجم في الجزائر .. معلومات عن ابرز المشروعات و خطط العمل (انفوغرافيك) " _2023/08/07 ، " مسؤول : تطوير قطاع التعدين في الجزائر للتحول بعيدا عن إيرادات النفط و الغاز _2022/05/24 متاح على الموقع الرسمي : attaqa.net

ولايات . تستهدف الجزائر الوصول الى 15 ميغاواط من الطاقة المتجددة بحلول 2030، منها 30-80% من الكهرباء من الطاقة الشمسية.[1]

- **الطاقة الهوائية** : توجد مزارع رياح مثل حقل بطاقة 10 ميغاواط في ادرار ، و تعمل الجزائر على تنمية هذه الصناعة ضمن برنامج الطاقات الجديدة و المتجددة ، مع خطط لتعزيز الطاقة المنتجة من الرياح ضمن مزيج الطاقة الوطني .[2]
- **الطاقة المائية** : تنتج الجزائر ما يقارب من 130 ميغاواط من الطاقة المائية ، و هي جزء من مزيج الطاقة المتجددة غير انها اقل من الطاقة الشمسية و الرياح في النسبة الحالية .[3]
- **الطاقة النووية** : الجزائر في مراحل أولية من تطوير الطاقة النووية ، مع خطط لانشاء مفعلات نووية مستقبلية ، لكن التفاصيل و المشاريع الفعلية لا تزال ضئيلة مقارنة بالطاقة المتجددة الأخرى. [4]

الفرع الثالث : التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر مع الحلول المقترحة لمواجهتها :

ا-التحديات :

[1]مقال " محطة طاقة شمسية جديدة في الجزائر تدعم برنامج 3000 ميغاواط" _2025/03/17 ، سامر أبو وردة مقال " اكبر مشروع للطاقة الشمسية في الجزائر .. انطلاقة برنامج الطاقة المتجددة 2035"_2024/03/26 متاح على الموقع الرسمي : attaqa.net

[2]الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار مقال بعنوان " الإمكانيات المتوفرة في مجال الطاقات الجديدة و المتجددة " قطاع الطاقات الجديدة و المتجددة متاح على الموقع الرسمي aapi.dz

[3]عماد الدين شريف مقال " مسؤول : الطاقة المتجددة في الجزائر تنتج 590 ميغاواط .. و هكذا نستغل الهيدروجين الأخضر محليا (حوار)" _ 2024/03/18 متاح على الموقع الرسمي : attaqa.net

[4]مرجع سبق ذكره في الصفحة السابقة " اكبر مشروع للطاقة الشمسية في الجزائر .. انطلاقة برنامج الطاقة المتجددة 2035"

- **الاعتماد المفرط على المحروقات** : الاقتصاد الجزائري معتمد بدرجة كبيرة على انتاج النفط و الغاز ، الامر الذي جعله ضعيفا و يتاثر بتغيرات الأسعار العالمية ، و هذا يقيد تنويع الاقتصاد و تطوير القطاع الصناعي .
- **ضعف التجديد التكنولوجي** : عدم استعمال الأساليب التقنية الحديثة في الصناعة يقلل من جودة المصنوعات الصناعية و يحد من قدرتها على التنافس عالميا .[1]
- **تراجع الإنتاج الصناعي** : شهد القطاع الصناعي العام انخفاضا في الإنتاج بنسبة 6.7 % في الربع الأول من 2020 , مع هبوط في عدة قطاعات مثل الحديد و الصلب و التعدين و الميكانيك و الكهرباء.[2]
- **ضعف الشركات الصغيرة و المتوسطة** : تواجه هذه المؤسسات صعوبات كبيرة في التمويل و الإدارة ، على الرغم من دورها الأساسي في تطوير القطاع الصناعي و توفير فرص العمل .[3]

ب- الحلول المقترحة لمواجهة التحديات :

- **تنويع الاقتصاد** : تخفيف الاعتماد على الوقود الاحفوري عبر تطوير قطاعات صناعية أخرى و تشجيع الصناعات التحويلية .[4]
- **اعتماد التكنولوجيا الحديثة** : تطوير معدات النتاج و تبني التكنولوجيا الرقمية و الدكاء الاصطناعي لتحسين جودة المنتجات و رفع الإنتاجية .[5]

[1] مصطفى بو درامة ، الطيب قصاص مقال " التحديات التي تواجه تنمية القطاع الصناعي في الجزائر " _2020/07 كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير – جامعة سطيف ص 3-19

[2] وكالة الانباء الجزائرية تقرير بعنوان " القطاع الصناعي العمومي : تراجع الإنتاج بنسبة 6.7% خلال الفصل الأول لسنة 2020 " _ 2020/07/05 متاح على الموقع الرسمي : aps.dz

[3] بعلي حمزة و بنية محمد " تحديات السياسات الصناعية للقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر " _2015/10/19 كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة 8 ماي 1945 قالمة

[4] مرجع سبق ذكره في الصفحة السابقة " التحديات التي تواجه تنمية القطاع الصناعي في الجزائر "

[5] البروفيسور رمضاني لعلا و الدكتور مقص سعيد كتاب جماعي سلسلة الاقتصاد الجزائري بعنوان " القطاع الصناعي في الجزائر ... الواقع و الرهانات المستقبلية " _2021 مخبر العلوم الاقتصادية و التسيير جامعة عمار ثليجي – الاغواط الجزء الأول

- **تحسين بيئة الاستثمار** : تطوير الاطار التشريعي و تسهيل الإجراءات لجذب الاستثمارات الصناعية الجديدة و إيجاد مناخ اعمال ملائم.[1]
- **دعم المنشئات الصغيرة و المتوسطة** : توفير تمويل سهل ، و تيسير الاجرائات التنفيدية ، و تقوية قدرات هذه الشركات لتكون محركا للتطور الصناعي .[2]

المطلب الثالث : قطاع الخدمات

الفرع الأول : مفهوم قطاع الخدمات (النقل، التجارة)

قطاع الخدمات هو قطاع اقتصادي متنوع يشمل مجموعة كبيرة من الفعاليات التي تقدم خدمات غير مادية بدلا من صنع السلع . ينظر اليه على انه القطاع الثالث في الاقتصاد بعد القطاع الزراعي و القطاع الصناعي .

يشمل خدمات متنوعة مثل الرعاية الصحية ، التعليم ، النقل ،التجارة ، التمويل ، التامين ، الاتصالات ، السياحة ، الضيافة ، الخدمات القانونية ، و الاستشارات .

النقل و التجارة في الجزائر يشهدان تطورا ملحوظا بدعم من الحكومة التي تبنت عدة إجراءات لتعزيز الصادرات و تنشيط حركة النقل ، خاصة في قطاعات النقل الجوي و البحري و البري .[3]

أ_مفهوم قطاع النقل :

قطاع النقل هو مجموعة الفعاليات و الخدمات المتصلة بتحرك الافراد و البضائع عبر وسائل متنوعة مثل النقل البري (الطرق و السكك الحديدية) ، النقل البحري ، و النقل الجوي و يتضمن النقل الفردي و الجمعي.

[1]مرجع سبق ذكره في الصفحة السابقة وكالة الانباء الجزائرية
[2]مرجع سبق ذكره المرجع 71
[3]علم الدين زهران مقال بعنوان " مكانة قطاع الخدمات في الاقتصاد " _2025/01/07 متاح على الموقع الرسمي : 3arfni.com

يعتبر قطاع النقل في الجزائر ذا أهمية استراتيجية و اقتصادية عظيمة نظرا للمساحة الواسعة للبلاد و دوره الأساسي في توزيع السكان و الأنشطة الاقتصادية ، كما انه عنصر أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية عبر تسهيل حركة البضائع و الافراد ، و تحفيز نمو قطاعات أخرى ، و توفير فرص العمل ، و تحسين استثمار الموارد .

يشهد القطاع تقدما عبر مشاريع تنموية ترمي الى جعله اكثر فعالية ، مع التركيز على تجديد البنية التحتية و تطوير وسائل النقل الحضري مثل مترو الجزائر و الترام . كما يؤدي دورا هاما في تقوية التعاون الإقليمي و تحقيق التنمية المستدامة رغم التحديات التي يواجهها .

باختصار قطاع المواصلات في الجزائر هو دعامة أساسية للتطور الاقتصادي و الاجتماعي ، حيث يربط بين مختلف مناطق الوطن و يساهم في تحسين نوعية الحياة و تعزيز الاقتصاد الوطني .[1]

ب_مفهوم قطاع التجارة :

يعد قطاع التجارة من ابرز القطاعات الاقتصادية في الجزائر ، حيث يساهم بقدر كبير في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية عن طريق تلبية متطلبات المستهلكين و تحريك حركة السوق ، كما يتم تقدير أداء هذا القطاع دوريا لتحديد مواطن القوة و الضعف و فرص التوسع فيه [2]و ينقسم الى نوعين رئيسيين :

1- التجارة الداخلية : هي الحركة الاقتصادية التي تضم بيع و شراء البضائع و الخدمات ضمن حدود الجزائر . تشمل تجارة التجزئة و الجملة ، و تزويد السوق المحلي بالمواد اللازمة و ضمان استقرار الأسعار . ينظم هذا القطاع نظاميا عبرتسجيل التجار في السجل التجاري ، و يخضع لقوانين تنظيمية تهدف الى تنظيم العمل التجاري الداخلي و ضبط شروط الممارسة التجارية .

[1]بلواضح الجيلاني مجلة التنمية و الاقتصاد التطبيقي " واقع قطاع النقل البري في الجزائر: المعوقات والحلول (دراسة وصفية تحليلية)" _2020/10/28 ص 1_13 ، قرومي حميد مجلة دفاتر اقتصادية " مشاريع تنمية قطاع النقل في الجزائر و المشاكل التي تواجهها " _2015/03/20 ص 235_247 ، متاح على الموقع الرسمي : asjp.cerist.dz
غربي ابتسام و بن جامع مريم " دور قطاع النقل في التنمية الاقتصادية في الجزائر " 2021_2022 مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد دولي جامعة 20 اوت 1995 سكيكدة
بو الملح منيرة و بوباكور فارس " قطاع النقل بين ضروريات التنمية و التزامات التنمية المستدامة في الجزائر " _2018 جامعة جيجل
[2]الهادي عثماني " دراسة قياسية لتوزع االتجارة بالجزائر " درست الحالة 1974_2009 مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجيستر تخصص نمذجة اقتصادية جامعة قاصدي مرباح ورقلة

2- التجارة الخارجية : ترتبط بعمليات تصدير و استيراد البضائع بين الجزائر و بقية دول العالم .

يدعم التشريع الجزائري حرية التجارة الخارجية مع وضع ضوابط تنظيمية لضمان سير العمليات التجارية بكفاءة . التجارة الخارجية تؤدي دورا في دعم الاقتصاد الوطي عن طريق فتح الأسواق و توسيع نطاق النشاط التجاري .[1]

الفرع الثاني : إمكانيات قطاعي النقل و التجارة

ا- امكانيات قطاع النقل :

تتجسد إمكانيات قطاع النقل في دوره الأساسي لدعم التطور الاقتصادي و الاجتماعي ، اذ يسهم في :

- تيسير حركة الافراد و السلع ، مما يعزز الوصول الى الأسواق المحلية و الدولية و ينشط النمو الاقتصادي.
- اتاحة فرص العمل ووصل السكان بالخدمات الجوهرية مثل الرعاية الصحية و التعليم .[2]
- خلق أوضاع تنافسية عن طريق توسيع الأسواق و توفير بضائع و خدمات متعددة .
- دعم التماسك الاقتصادي بين القطاعات المختلفة ، و تحقيق وفورات الحجم و الإنتاج .
- تحسين ميزان المدفوعات عبر زيادة التصدير و تقليل مصاريف النقل .
- تنمية الهياكل الأساسية لشبكات النقل الحديثة كالشوارع ، السكك الحديدية ، المترو ، و الترمواي ، الامر الذي يعزز من كفاءة القطاع .[3]

ب_إمكانيات قطاع التجارة :

[1] الفصل الأول التجارة في الجزائر جامعة بسكرة

[2] مجموعة البنك الدولي " النقل " _2024/03/22 متاح على الموقع الرسمي : albankaldawli.org
اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي و التجاري لمنظمة التعاون الإسلامي مقال " النقل و المواصلات " متاح على الموقع الرسمي : comcec.org

[3] مرجع سبق ذكره في الصفحة السابقة " دور قطاع النقل في التنمية الاقتصادية في الجزائر "

قطاع التجارة الداخلية و الخارجية في الجزائر لديه إمكانيات كبيرة تؤثر بطريقة هامة على التنمية الاقتصادية القومية .

1_إمكانيات قطاع التجارة الداخلية :

- تلعب التجارة الداخلية دورا جوهريا في تلبية متطلبات و رغبات المستهلكين ، و تساهم في التطور الاجتماعي و الاقتصادي عبر توفير البضائع و الخدمات ضمن السوق المحلية .[1]
- تتسم التجارة الداخلية باستعمال العملة المحلية ، و صونها بالتشريعات التجارية الوطنية ، و تحضى بدعم الحكومة خاصة في حماية الصناعات الوليدة من المنافسة الخارجية .[2]
- هناك مساع لتحسين التوزيع و الامداد و ضبط الأسعار في السوق الوطنية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

2_إمكانيات قطاع التجارة الخارجية :

- التجارة الخارجية تعتبر قطاعا مهما للدولة ، حيث تساهم في تنويع موارد الدخل القومي و جلب النقد الأجنبي ، إضافة الى دعم التصدير عبر تأسيس وحدات تصدير و مساندة مصاريف البحث في الأسواق الخارجية .[3]
- تزدهر التجارة الخارجية بانفتاحها في الدول المتقدمة ، مع وجود حماية تشريعية عالمية ، و تستعمل العملة الصعبة في المعاملات .
- الدولة تزيد الرسوم الجمركية على الواردات لحماية السوق المحلية ، و تسيطر على عمليات الصرف و تحويل العملات لضبط الاستقرار الاقتصادي.

[1]مرجع سبق ذكره في الصفحة السابقة " دراسة قياسية لتوزع التجارة بالجزائر "
[2]مقال " التجارة في الجزائر " متاح على الموقع الرسمي : kamalbakrim.wixsite.com
[3]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التجارة الداخلية و ضبط السوق الوطنية " التجارة الخارجية " متاح على الموقع الرسمي : commerce.gov.dz

- التجارة الخارجية تمنح الدولة الاستفادة من فائض الإنتاج المحلي و تلبية متطلبات السوق من السلع غير الموجودة محليا ، مع إمكانية تعزيز ميزان المدفوعات عبر زيادة الصادرات و تقليل الواردات . [1]

شكل رقم 2: اعمدة بيانية تمثل تطور قيمة الصادرات و الواردات في الجزائر من 1997_2004

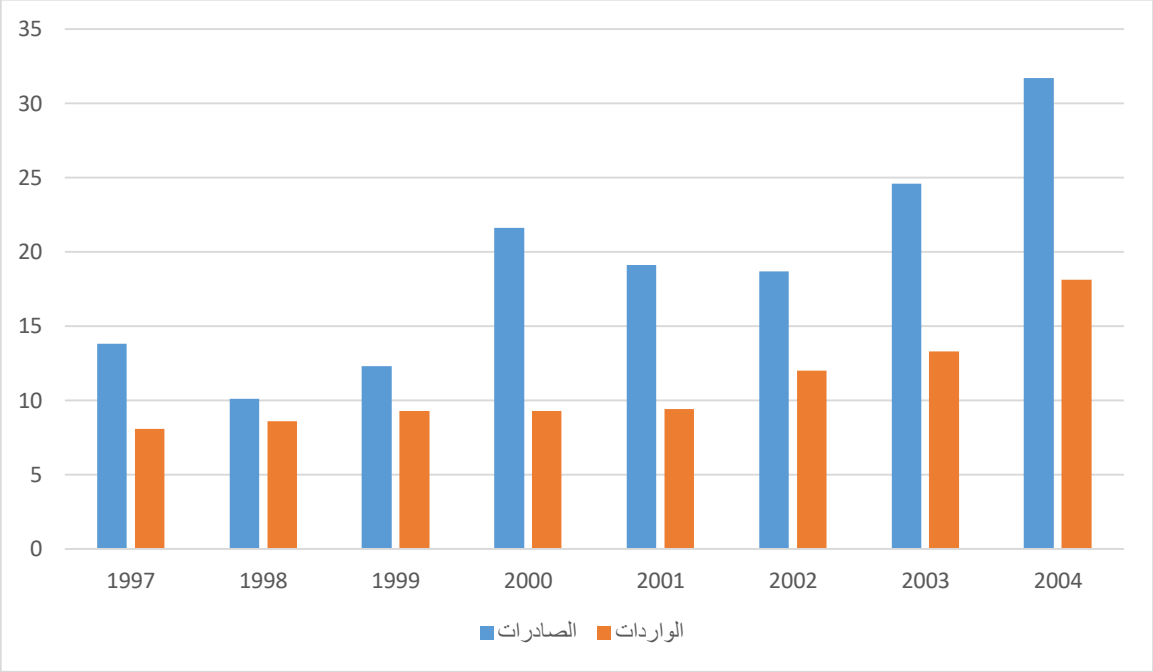

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول قيمة الصادرات و الواردات ص 94 من كتاب الجغرافيا للسنة 4 من التعليم المتوسط

الفرع الثالث : التحديات التي تواجه قطاعي النقل و التجارة مع الحلول المقترحة لمواجهتها

1. التحديات التي تواجه قطاع النقل :

تواجه الجزائر عدة تحديات في مجال النقل كما يلي :

- **التلوث البيئي و انبعاثات غازات الاحتباس الحراري** : قطاع النقل البري هو المنبع الأكبر لانبعاثات الكربون ، الامر الذي يزيد ازمة التغيير المناخي .

[1] مرجع سبق ذكره في الصفحة السابقة " التجارة في الجزائر "
مرجع سبق ذكره في الصفحة السابقة " دراسة قياسية لتوزع التجارة بالجزائر "

- **ضعف التنسيق بين أساليب النقل المتنوعة** : الامر الذي يقلل من فعالية نظام النقل و يؤثر على الربط بين النقل البري ، البحري ، الجوي و السككي .
- **صعوبات التمويل** : شح الموارد المالية يعيق انجاز مشاريع تطوير النقل الضخمة .
- **الازدحام المروري في المدن الكبيرة** : النمو الحضري و ارتفاع عدد السكان يتسبب بضغوط على شبكة الطرق ، خاصة في العاصمة ووهران .
- **ضعف البنية التحتية** : عجز في تجديد الخطوط الحديدية ، المسالك ، و الموانئ ، بالاخص في المناطق النائية .[1]
- **نقص الترتيب في النقل الحضري الجماعي** : مثل قلة خطوط الحافلات و ضعف التناسق بين أساليب النقل المتنوعة الامر الذي يقلل من فعالية نظام النقل و يؤثر على الربط بين النقل البري ، البحري، الجوي و السككي .[2]

الحلول المقترحة لمواجهة تحديات النقل :

- **التحول في الطاقة و تجديد الاسطول** : اعتماد الوقود المستحدث ، المركبات الكهربائية ، و تطوير اسطول النقل لخفض الانبعاثات .
- **تعزيز التنقل متعدد الوسائط** : اعداد منصات رقمية لتسهيل الربط بين وسائل النقل المتنوعة و تحسين التنسيق فيما بينها .
- **دعم الشراكات و الاستثمارات** : اجتذاب الاستثمارات الداخلية و الخارجية ، و تقوية التعاون بين القطاعين الحكومي و الخاص لتمويل المشاريع.

[1] د. منال سخري مقال " كفاءة الطاقة بقطاع النقل في الجزائر .. كيف تدعم العمل المناخي ؟ " _2024/12/20 متاح على الموقع الرسمي : attaqa.net
مرجع سبق ذكره في ص17 " مشاريع تنمية قطاع النقل في الجزائر و المشاكل التي تواجهها "
مرجع سبق ذكره في ص 17 " واقع قطاع النقل البري في الجزائر : المعوقات و الحلول (دراسة وصفية تحليلة)"
[2] مغربي محمد و بوعبدلي محمد " تحليل النقل الحضري الجماعي " _2018 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر جامعة محمد بوضياف المسيلة متاح على الموقع الرسمي : these-algeria.com

- **تطوير البنية التحتية** : تجديد خطوط السكك الحديدية ، اصلاح الطرق ، و تقوية الصلة بين الموانئ و المطارات .
- **استعمال التكنولوجيا الحديثة** : تطبيق نظم النقل الذكية لادارة حركة السير بفعالية و تقليل الاختناق.[1]
- **تحسين التنظيم و التدبير** : وضع برامج تنظيمية للنقل المدني ، تطوير المحطات و المواقف ، و ترتيب خطوط النقل الجماعي .[2]

هذه التدابير تهدف الى تحسين قطاع النقل في الجزائر ليصبح اكثر فعالية و دواما ، مع تخفيف الأثر البيئي و تعزيز جودة الحياة للمواطنين .

2. التحديات التي تواجه قطاع التجارة و الحلول المقترحة لمواجهتها :

تواجه الجزائر عدة تحديات في قطاعي التجارة الداخلية و الحارجية كما يلي :

التحديات التي تواجه قطاع التجارة الخارجية :

- يعتمد الميزان التجاري بشكل كبير على تصدير المحروقات ، مما يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات أسعار النفط بالأسواق العالمية .
- ضعف الصادرات خارج قطاع الطاقة ، مما يقلل من تنوع الاقتصاد و يحد من إمكانيات التطور .
- وجود عقبات جمركية و إدارية و روتينية تعرقل تيسير التجارة الخارجية و تؤثر سلبا على تنافسية الاقتصاد الجزائري .[3]

[1] مرجع سبق ذكره المرجع 86
مرجع سبق ذكره في ص 17 " مشاريع تنمية قطاع النقل في الجزائر ..."
مرجع سبق ذكره في ص 17 " واقع قطاع النقل البري في الجزائر..."
[2] مرجع سبق ذكره المرجع 87
[3] شليحي الطاهر " التجارة الخارجية للجزائر و اهم تحدياتها (200_2018) "_2020/06/30 مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية ص 83_114 متاح على الموقع الرسمي : asjp.cerist.dz

- تدهور الإصلاحات الفعلية في ميدان تيسير التجارة و الخدمات اللوجستية ، ما يقلل من فاعلية تحرير التجارة و الانفتاح على الأسواق الدولية .
- غياب سياسة تطويرية واضحة ممتدة الأمد لتنظيم التعاملات التجارية مع الخارج ، خاصة مع الدول العربية و المغاربية ، مما يقلل من الاستفادة من التعاون الإقليمي .

2_التحديات التي تواجه قطاع التجارة الداخلية :

- هناك عوائق تنظيمية و رسوم جمركية عالية تعوق تنقل البضائع في ارجاء البلاد .
- ضعف الهيكل الأساسي اللوجستي الذي يؤثر على عمليات التوزيع و التسويق .[1]
- يعيق تباطؤ وتيرة الإصلاحات الاقتصادية و الجمارك تحديث القطاع التجاري و ادخال التقنيات الحديثة مثل رقمنة الجمارك .

الحلول المقترحة لمواجهة هذه التحديات :

- تسريع الإصلاحات التجارية و الجمركية ، و بالاخص رقمنة الإجراءات الجمركية لتسهيل مرور السلع تقليص التعقيد الإداري .[2]
- تنويع الصادرات و تخفيض الاعتماد على الوقود الاحفوري من خلال مساندة القطاعات الصناعية و الزراعية و الخدماتية لتعزيز الاقتصاد الوطني .[3]
- تطوير البنية التحتية اللوجستية و ربطها بسياسات تنمية جلية تدعم تنافسية الاقتصاد الجزائري محليا و عالميا

[1] زايري بلقاسم و دربال عبد القادر " تسهيل التجارة وتحديات الإصلاح التجاري في الجزائر " _06/15/ 2008مجلة الاقتصاد و المجتمع مخبر العولمة و الاقتصاد الدولي جامعة وهران

[2] سعداوي سلمى و خروف منير " رقمنة و دوره في تعزيز التجارة الخارجية " مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص مالية و تجارة دولية جامعة 8 ماي 1945 قالمة

[3] مرجع سبق ذكره المرجع 90

- دعم التكامل الاقتصادي مع الدول المغاربية و العربية لتنمية الأسواق و تخفيف الحواجز التجارية.
- اعتماد سياسات حكومية تراعي جودة امدادات التجارة و تدعم التنافس الاقتصادي بصورة فعالة .[1]

هذه الإجراءات مجتمعة تهدف الى تحسين أداء قطاع التجارة في الجزائر ، مما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام و تقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على المحروقات .

المبحث الثاني :الإطار النظري للنمو الاقتصادي

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو زيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد دولة ما خلال فترة زمنية معينة، مع تجاهل تأثير التضخم. ويُقاس عادةً بالناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي. [2]ويعكس هذا النمو تحسّنًا تدريجيًا في دخل الفرد، مما يساهم في رفع مستوى المعيشة، تقليل البطالة، وتشجيع الاستثمارات [3].

- يتحقق النمو الاقتصادي من خلال تعزيز الإنتاجية باستخدام عناصر الإنتاج الأساسية، مثل رأس المال، التكنولوجيا، والقوى العاملة[4]. ويُعد هذا المفهوم مقياسًا كميًا يركّز على زيادة الناتج والدخل، ويتميّز عن التنمية الاقتصادية[5] التي تشمل تحوّلات نوعية أوسع، مثل تحسين مستوى المعيشة

[1]مرجع سبق ذكره في الصفحة السابقة " تسهيل التجارة و تحديات الإصلاح التجاري في الجزائر"
[2]مجد خضر " مفهوم النمو الاقتصادي " _2022/11/27 مقال موضوع متاح على الموقع الرسمي
Hbrarabic.com متاح على الموقع الرسمي ، منصة مجرة " النمو الاقتصادي " Mawdoo3.com
[3]مرجع سبق ذكره في المرجع 95
النمو الاقتصادي القياس و العوامل المؤثرة 2024/03/21 مقال متاح على الموقع الرسمي
Menacad.com
[4]مرجع سبق دكره في المرجع 95
[5]مرجع سبق دكره في المرجع 95

وتطوير البنية الاجتماعية.

وباختصار، فإن النمو الاقتصادي هو عملية يُعزَّز من خلالها أداء الاقتصاد في إنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي وتحسين ظروف معيشة الأفراد داخل المجتمع .[1]

الفرع الثاني :أنواع النمو الاقتصادي

أنواع النمو الاقتصادي تتنوع حسب طبيعة الزيادة في الإنتاج و الدخل ،و يمكن تلخيصها كما يلي :

- **النمو الاقتصادي الموسع:** هو نوع من النمو الذي يرتفع فيه الناتج المحلي الإجمالي بنفس معدل نمو السكان، مما يعني أن متوسط الدخل الفردي يظل ثابتًا دون زيادة. وبمعنى آخر، يتوسع حجم الاقتصاد بما يتناسب فقط مع الزيادة السكانية[2]، من دون أن ينعكس ذلك على تحسين مستوى معيشة الأفراد أو رفاهيتهم، إذ لا ترافقه زيادات في الإنتاجية أو تطورات في الكفاءة الاقتصادية .
- **النمو الاقتصادي المكثف :** يُشير إلى نمط من النمو يتسم بارتفاع معدل الدخل الحقيقي بمعدل يفوق نمو السكان، مما يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل وتحسين مستوى المعيشة. ويرتكز هذا النوع من النمو على رفع كفاءة استخدام عوامل الإنتاج، كتحسين إنتاجية العمل ورأس المال، بدلاً من الاعتماد فقط على التوسع الكمي في الموارد أو عدد السكان. ويُعد النمو المكثف مؤشرًا على تطور القدرات الإنتاجية للاقتصاد، إذ يعكس تحسنًا في الكفاءة الاقتصادية وزيادة في إنتاج السلع والخدمات لكل فرد [3].
- **النمو الاقتصادي المنظم** : يمثل عملية توسع اقتصادي تتم من خلال تخطيط مركزي تقوده الحكومة ، حيث توجه الموارد و الإنتاج وفق اهداف محددة مسبقا لضمان تحقيق تنمية متوازنة .

[1] مرجع سبق دكره في المرجع 96

[2] علوان ، ن.،" تفسير النمو الاقتصادي ضمن الشروط الاقتصادية "، مجلة دراسات اقتصادية ، عدد 128،جوان 2020,ص 79 100

[3] مرجع سبق دكره المرجع 100

من ابرز سماته :

1. **التحكم الحكومي** : تتولى السلطات المركزية مسؤولية تخصيص الموارد وتحديد أولويات الإنفاق والإنتاج، مثل التركيز على الصناعات الثقيلة أو تطوير البنية التحتية[1]، بما يخدم الأهداف الوطنية أكثر من استجابة لآليات السوق .
2. **الخطط الخمسية** : يعتمد النمو المنظّم على استراتيجيات طويلة الأمد، غالبًا في إطار خطط خمسية، تُحدَّد فيها أهداف كمية للإنتاج، ومعدلات الاستثمار، وآليات توزيع الثروة، بهدف الوصول إلى نمو اقتصادي متكامل وموزون .
3. **إعادة توزيع الدخل** : يركّز هذا النهج على تقليص الفجوات الاجتماعية من خلال سياسات مالية مثل الضرائب التصاعدية، إلى جانب تمويل برامج الرعاية الصحية والتعليم، لضمان عدالة اجتماعية أوسع وتحسين مستوى المعيشة .[2]

- **النمو الاقتصادي التلقائي:** هو نمط من النمو الاقتصادي ينشأ نتيجة لتفاعل قوى السوق، دون تدخل مباشر من الدولة أو تخطيط مركزي، حيث يتم توجيه الموارد والإنتاج عبر آليات العرض والطلب .

من ابرز سماته:

1. **الاعتماد على اليات السوق** : يتم تحفيز النمو من خلال قرارات الأفراد والمؤسسات، ما يخلق بيئة تنافسية تتفاعل فيها قوى العرض والطلب دون تدخل حكومي مباشر.[3]
2. **النمو التدريجي و التقلبات** : غالبًا ما يتسم هذا النوع من النمو بالبطء النسبي ويكون عرضة لتقلبات اقتصادية قصيرة الأجل، كالتضخم، الركود، أو الأزمات المالية، نظرًا لغياب أدوات التوجيه الحكومي .

[1] Alec nove (1987). « planned economy » .the new plagrave : a dictionary of economics .vol.3.p.879
[2] عبد العزيز ، محمد ،(2018).الاقتصاد الكلي و تطبيقاته . دار اليازوري العلمية .
عبد الرحمن ، عبد الله .(2019).السياسات المالية و إعادة توزيع الدخل .
[3] مرجع سبق دكره المرجع 100

3. **غياب التوجهات الاجتماعية:** لا يُعنى النمو التلقائي بتحقيق العدالة الاجتماعية أو تقليص الفجوات الاقتصادية، بل يُركّز بشكل أساسي على الكفاءة الاقتصادية وزيادة الإنتاجية من خلال الحوافز السوقية .[1]

- **النمو الاقتصادي العابر:** هو نوع من النمو الاقتصادي المؤقت، ينشأ بفعل عوامل خارجية طارئة مثل ارتفاع مفاجئ في الطلب العالمي على سلعة معينة أو ظروف مناخية مؤقتة، ويختفي بانتهاء تلك الظروف .

من ابرز سماته :

1. **غياب الاستدامة :** يعتمد هذا النمو على عوامل غير دائمة ولا يؤدي إلى تغييرات هيكلية أو طويلة الأمد في الاقتصاد.
2. **التحول السريع :** يتميز بظهور مفاجئ نتيجة ظروف استثنائية، ويتراجع بسرعة مع تغير تلك الظروف، مما يجعله غير قابل للتخطيط أو التنبؤ الدقيق.
3. **ضعف الأثر على الدخل الفردي :** نادرًا ما ينعكس هذا النوع من النمو في تحسينات دائمة في دخل الأفراد أو نوعية الحياة، إذ لا يكون مصحوبًا بزيادة في الإنتاجية أو تطوير في البنية الاقتصادية.[2]

- **النمو الاقتصادي المصحوب بالبطالة:** هو نمط من النمو الاقتصادي تُسجّل فيه زيادات في الناتج القومي والدخل العام دون أن يقابلها خلق كافٍ لفرص العمل، مما يؤدي إلى بقاء معدلات البطالة مرتفعة أو حتى تزايدها .

السمات الأساسية:

[1] جامعة السلطان مولاي سليمان . (2021/2022).محاضرة في مادة الاقتصاد السياحي : الفصل السادس – مفاهيم نظرية عن التنمية الاقتصادية و التنمية السياحية . غير منشورة .
[2] مرجع سبق دكره المرجع 100

1. **رفع الإنتاجية دون توسع فرص التشغيل :** يعتمد النمو غالبًا على التقدم التكنولوجي أو تحسين كفاءة استخدام الموارد القائمة، ما يقلّل الحاجة إلى توظيف مزيد من الأيدي العاملة .
2. **اختلال هيكلي في سوق العمل:** ينشأ تباين بين مؤهلات القوى العاملة المتوفرة واحتياجات القطاعات الاقتصادية الصاعدة، مثل تركّز النمو في الصناعات التكنولوجية التي تتطلب مهارات متخصصة، مقابل انتشار عمالة غير مدرّبة او محدودة المهارات .

يمكن كذلك تصنيف النمو الاقتصادي وفقًا لمراحله التاريخية وتطوره البنيوي داخل الاقتصاد، كما هو موضّح في نموذج روستو الذي يقسم النمو إلى خمس مراحل رئيسية: المجتمع التقليدي ، مرحلة التهيؤ للانطلاق، الانطلاق، النضج، ثم مرحلة الاستهلاك الوفير .

وبالإضافة إلى ذلك، تُقدَّم نماذج اقتصادية أخرى مثل نموذج هارود–دومار، الذي يُبرز الاستثمار كعامل محوري في دفع النمو الاقتصادي، مؤكدًا على العلاقة بين معدلات الادخار، الاستثمار، والنمو المستدام. تُظهر هذه النماذج تنوّع المسارات الممكنة لتحقيق النمو الاقتصادي، وتعكس تداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في صياغة ديناميات التطور الاقتصادي عبر الزمن .[1]

جدول رقم 02:أنواع النمو الاقتصادي

السلبيات المحتملة	المميزات	التعريف	النوع
لا تحسن في مستوى المعيشة	التوسع في الحجم الإجمالي	زيادة الناتج بنفس نسبة النمو السكاني	النمو الموسع
يتطلب مهارات و تكنولوجيا	رفع مستوى المعيشة ، كفاءة في استخدام	زيادة ناتج الفرد من خلال تحسين الإنتاجية	النمو المكثف

[1] مرجع سبق دكره المرجع 100

	الموارد		
ضعف مرونة السوق	عدالة اجتماعية ، تنمية متوازنة	نمو موجه من طرف الدولة وفق خطط مركزية	النمو المنظم
عدم استقرار، فجوات اجتماعية	كفاءة سوقية ، مرونة	ناتج عن قوى السوق دون تدخل حكومي	النمو التلقائي
غير مستدام	ارتفاع سريع في الناتج	نمو مؤقت ناتج عن ظروف طارئة	النمو العابر
استمرار او تفاقم البطالة	زيادة الإنتاجية	نمو دون خلق فرص عمل كافية	النمو مع البطالة

المصدر : من اعداد الطالبتين

المطلب الثاني: مصادر وعوامل النمو الاقتصادي

الفرع الأول : مصادر النمو الاقتصادي

1)_زيادة استخدام عوامل الإنتاج : تعني الاستفادة من كميات اكبر من الموارد الأساسية كالارض ، العمل ، و رأس المال في العملية الإنتاجية ، مما ينعكس على ارتفاع اجمالي الإنتاج . و يمكن تحقيق ذلك من خلال :

- رفع عدد العمال او زيادة ساعات العمل .
- توسيع المساحات الزراعية او استغلال الموارد الطبيعية بشكل اكبر .
- تعزيز راس المال المادي مثل المعدات و الالات .
- تحسين تنسيق و تكامل عوامل الإنتاج لضمان الاستخدام الأمثل للموارد .

و تسهم هذه الزيادة في تحقيق نمو اقتصادي عبر مضاعفة انتاج السلع و الخدمات ، بشرط ان تدار بكفاءة لتفادي الهدر[1] و ضمان افضل العوائد . كما ان تحسين الإنتاجية من خلال التدريب ، تبني التكنولوجيا ، و تنظيم بيئة العمل يعزز بشكل كبير من اثر هذه الزيادة على النمو الاقتصادي [2].

2)_زيادة إنتاجية عوامل النتاج : زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج تعني تحسين كفاءة استخدام الموارد مثل العمل ، راس المال ، و الأرض ، بحيث يمكن انتاج المزيد من السلع و الخدمات باستخدام نفس الكمية من الموارد او حتى اقل . و تعد هذه الزيادة عاملا رئيسيا في دفع عجلة النمو الاقتصادي [3]، لما لها من اثر مباشر في رفع الكفاءة و تقليل الهدر .

---

[1] رفيق غدار ، دعم إنتاجية عوامل الإنتاج و دورها في تحفيز مصادر النمو الاقتصادي : حالة الجزائر و دول المقارنة ،مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية – دراسات تحليلية ، العدد27،ص215

[2] موقع بكه، زيادة الإنتاجية : أهميتها و أساليب تحسينها ، مركز المعرفة ، متاح على : Bakkah.com

[3] لعور حدة ، وزواوي عبد الجليل ، اثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر : دراسة قياسية للفترة (1980_2013)، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و إدارة الاعمال ،العدد 4 ، 2017 متاح على https://asjp.cerist.dz/en/artice/8637

المعهد الفلسطيني لابحاث السياسات الاقتصادية (ماس) ،الإنتاجية، قسم المفاهيم و المصطلحات ، متاح على https://mas.ps/concepts-and-definitions/,4158.html

3)_زيادة في كل من استخدام عوامل الإنتاج و الإنتاجية : الزيادة في كل من استخدام عوامل الإنتاج و رفع انتاجيتها مثل العمل ، الأرض ، و راس المال ، مع تحسين كفاءة استخدامها . هذا الدمج بين التوسع الكمي و التحسين الكيفي يسهم في تحقيق انتاج اكبر و جودة اعلى ، مما يعزز النمو الاقتصادي و يجعله اكثر قوة و استدامة . يتم ذلك ب :

- زيادة استخدام عوامل الإنتاج تعني توظيف عدد اكبر من العمال ، توسيع راس المال المادي ، و استغلال موارد طبيعية إضافية ، بهدف رفع حجم الإنتاج الكلي .
- زيادة الإنتاجية تركز على تحسين كفاءة الاستخدام من خلال تطوير التكنولوجيا ، رفع مهارات القوى العاملة ، تحسين أساليب الإدارة و تنظيم بيئات عمل محفزة ، مما يتيح انتاج المزيد بنفس القدر من الموارد او باقل .

هذا التكامل بين التوسع الكمي و التحسين النوعي في استخدام عوامل الإنتاج يعزز النمو الاقتصادي بشكل فعال ، اذ لا يقتصر على زيادة المدخلات فحسب ، بل يرتكز أيضا على تحقيق اقصى استفادة منها بكفاءة و جودة .[1]

تشمل المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي ما يلي :

- **الموارد الطبيعية** : مثل الأراضي ، النفط ، المعادن ، و المواد الخام ، حيث تساهم في زيادة النمو الاقتصادي المحتمل ،بشرط استغلالها بكفاءة و فعالية [2].

[1]مرجع سبق دكره المرجع 110
مدونة كافيو ، لماذا تعتبر عوامل الإنتاج مهمة للنمو الاقتصادي متاح على
https://blog.caveo.com.kw
[2]متاح على موقع ، معدل النمو الاقتصادي
Economiccorner.com
الاكاديمية المينا للتدريب و الاستشارات ، النمو الاقتصادي : القياس و العوامل المؤثرة ، متاح على
Menacad.com
موقع رواد التنمية ، عوامل النمو الاقتصادي متاح على rouwwad.com

- **المموارد البشرية** : و تشمل الايدي العاملة و ما تمتلكه من مهارات و خبرات ، و يعد توظيفها بالشكل الصحيح عاملا حاسما في دعم النمو .[1]
- **راس المال** : الاستثمار في راس المال المادي و تطوير أدوات الإنتاج يسهم في رفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد [2].
- **التطور التكنولوجي** : يقدم التقدم التكنولوجي محركا مهما لتطوير الأنشطة الاقتصادية و تحسين الإنتاجية [3].
- **العامل المؤسسي** : وجود بنية تحتية فعالة و مؤسسات قوية يدعم بيئة الاعمال و يعزز النمو .
- **الاستثمار** : يعد الاستثمار المحلي و الأجنبي من المحركات الأساسية التي تسهم في توسيع الأنشطة الاقتصادية و خلق فرص العمل . [4]
- **العمالة** : يجب توفر قوة عاملة كافية تمتلك الكفاءات و المهارات المطلوبة لتلبية احتياجات السوق .
- **السياسات الحكومية** : تساهم البيئة السياسية المستقرة و السياسات الاقتصادية المدروسة في جذب الاستثمارات و تحفيز رواد الاعمال .[5]

و يتحقق النمو الاقتصادي من خلال زيادة الطلب على السلع و الخدمات ، ما يؤدي الى ارتفاع معدلات الإنتاج و التصنيع ، الى جانب الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ، و توفير المنتجات بكفاءة عالية و تكلفة منخفضة ، مما يسهم في رفع دخل الافراد و تقليل الهدر في الموارد . [6]

الشكل رقم 03 :مخطط دائري يوضح النسب التقديرية لمصادر النمو الاقتصادي

[1]مرجع سبق دكره المرجع 112

[2]مجع سبق دكره المرجع 112،المرجع 110

[3]سماحي سليمان ، عبدي سالم ، تاثير الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2015) باستخدام نموذج ardl، مجلة الباحث ،المجلد4،العدد2, 2018

[4]صندوق النقد العربي ، مصادر النمو الاقتصادي : من منظور الاقتصاد الكلي ، سبتمبر 2022

[5]الاكاديمية المينا للتدريب و الاستشارات ، النمو الاقتصادي :القياس و العوامل المؤثرة

[6]سبق دكره موقع موضوع ،

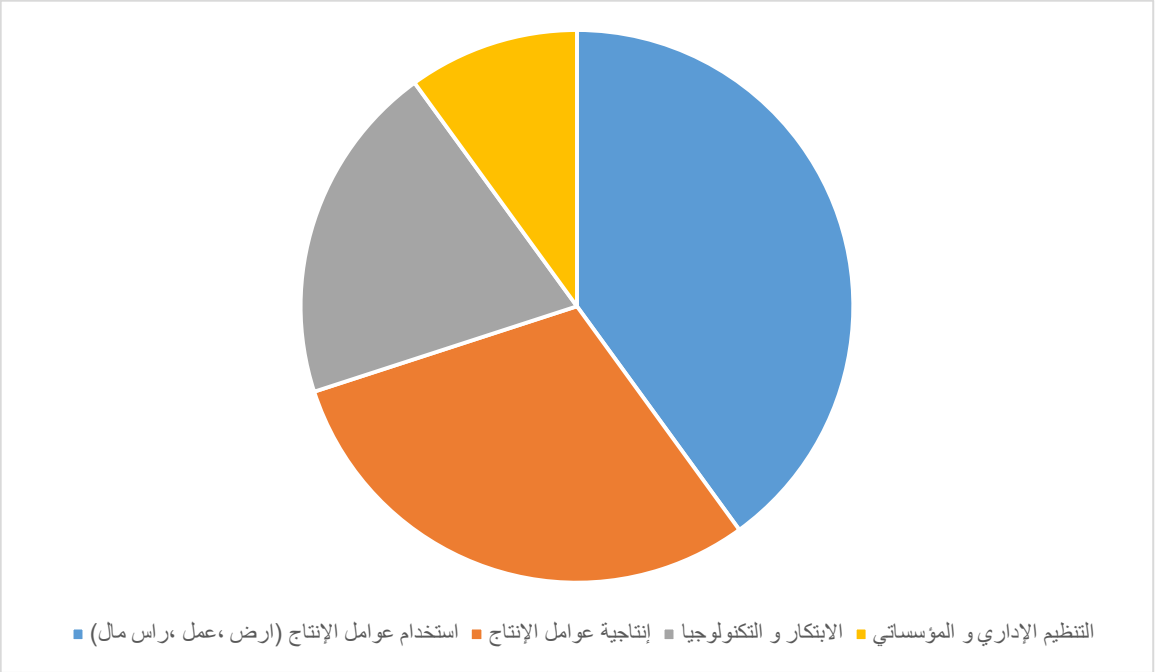

المصدر : من اعداد الطالبتين

الفرع الثاني : العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي

العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي تشمل مجموعة من العناصر التي تتكامل فيما بينها لتشكيل البيئة المحفزة للتنمية ، و ابرزها :

- **الموارد البشرية** : تعتمد قوة الاقتصاد على حجم و كفاءة الايدي العاملة ؛ فزيادة عدد العمال المؤهلين و تطوير مهاراتهم يرفع الإنتاجية و يساهم في تعزيز النمو .
- **الموارد الطبيعية** : يشكل توافر موارد مثل الأراضي ، النفط ، المعادن ، و المياه ركيزة مهمة للنمو ، بشرط ادارتها و استغالها بكفاءة .

- **راس المال** : يشمل الاستثمار في راس المال المادي مثل الالات و البنية التحتية ، و كذلك راس المال البشري من خلال التعليم و التدريب ، مما يعزز من القدرات الإنتاجية .
- **التطور التكنولوجي** : ادخال تقنيات و أساليب إنتاج حديثة يعد عاملا رئيسيا في تحسين الكفاءة و تسريع وتيرة النمو .
- **العوامل الاجتماعية و السياسية** : يشكل الاستقرار السياسي ، القوانين الداعمة للاستثمار ، و الثقافة الاجتماعية بيئة حاضنة للتنمية الاقتصادية .
- **البنية التحتية** : توفر طرق حديثة ،أنظمة اتصالات متطورة ،و مؤسسات مالية فعالة يساهم بشكل مباشر في دعم الأنشطة الاقتصادية .
- **السياسات الاقتصادية** : تلعب السياسات المالية و النقدية ، نظام الضرائب ، و الاستقرار المؤسسي دورا حاسما في جذب الاستثمارات و تحفيز النمو.

تتكامل هذه العوامل و تؤثر بشكل مباشر على معدل النمو الاقتصادي و مستوى التنمية في أي دولة ، مما يجعل ادارتها بشكل فعال امرا جوهريا لتحقيق الازدهار .

المطلب الثالث : النمو الاقتصادي في الجزائر

الفرع الأول : مراحل النمو الاقتصادي

مراحل النمو الاقتصادي حسب نموذج روستو هي خمسة مراحل رئيسية :

1 مرحلة المجتمع التقليدي :

•يعتمد الاقتصاد على الزراعة التقليدية، الصيد، وجمع الثمار، مع مستوى إنتاجية منخفض للغاية.

•استخدام محدود للتكنولوجيا، والاعتماد على أدوات وأساليب بدائية في الإنتاج.

•غياب الحراك الاقتصادي والاجتماعي، مع تمسك قوي بالعادات والتقاليد ورفض التغيير.

•ضعف المؤسسات السياسية المركزية وانخفاض حاد في مستويات الدخل الفردي.

•تعد هذه المرحلة طويلة نسبياً، وتشكل نقطة البداية لمعظم المجتمعات قبل انطلاقها نحو التنمية.[1]

2. مرحلة الاستعداد للانطلاق (مرحلة التهيئة):

•تبدأ ملامح التغيير بالظهور من خلال زيادة الطلب الخارجي على المواد الخام.

•نشوء الزراعة التجارية التي تركز على المحاصيل النقدية المعدة للتصدير.

•استثمارات أولية في البنية التحتية مثل الري، النقل، والموانئ، مع دخول محدود للتكنولوجيا الحديثة.

•بروز حراك اجتماعي تدريجي مع ظهور طبقة من المفكرين والمصلحين الاجتماعيين.

•تتجه الدولة نحو كسر الجمود الاقتصادي ورفع الإنتاجية بشكل تدريجي.

3.مرحلة الانطلاق :

[1] (10اوت 2017) تعرف على نظرية " مراحل النمو الاقتصادي " لوالت روستو .مدونة " economic thought »
متاح على الموقع الرسمي economicthoughteg.blogspot.com
جامعة المستنصرية _ كلية الإدارة و الاقتصاد _ جامعة المستنصرية (العراق)
النسخة العربية ، havard business review مراحل روستو للنمو الاقتصاي و التنمية ، متاح على hbrarabic.com

•مرحلة حاسمة تستمر حوالي 20–30 سنة، تشهد خلالها الاقتصادات تحولاً جذرياً.

•ارتفاع واضح في معدلات الاستثمار، من حوالي 5% إلى أكثر من 10% من الناتج القومي.

•نشوء قطاعات صناعية تحويلية سريعة النمو تصبح محركات رئيسية للاقتصاد.

•انتشار أوسع للتكنولوجيا الحديثة وتسارع في وتيرة التحضر، مع تركيز الاستثمارات على القطاعات ذات العائد السريع.

•نجاحات سياسية واجتماعية وثقافية تدعم عملية تحديث الاقتصاد.

•تعد هذه المرحلة نقطة الانطلاق الحقيقية نحو النمو الاقتصادي المستدام.

4.مرحلة السير نحو النضج :

•تستمر هذه المرحلة حوالي 60 سنة، يتم خلالها توسيع القاعدة الصناعية وتطبيق أحدث الابتكارات التكنولوجية.

•يصبح الاقتصاد أكثر تنوعاً، مع تطور صناعات متقدمة ومتكاملة.

•ارتفاع مستوى مهارات القوى العاملة، وزيادة وتيرة التحضر وانتقال السكان إلى المدن.

•انتقال إدارة المؤسسات من أصحاب الأعمال التقليديين إلى مديرين محترفين.

•استقرار معدل الاستثمار بين 10% و20% من الناتج القومي، مع تحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام.

5.مرحلة الاستهلاك الوفير (مرحلة الرفاهية) :

•مرحلة متقدمة يتميز فيها الاقتصاد بارتفاع مستويات الدخل الفردي بشكل كبير.

•انتقال التركيز من الإنتاج إلى الاستهلاك، مع انتشار السلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات والأجهزة المنزلية.

•توسع سكاني في المدن وضواحيها، وتحسن عام في مستوى المعيشة وجودة الحياة.

•زيادة الاهتمام بالرفاهية الاجتماعية والخدمات المساندة لحياة الفرد.

•سيطرة القطاعات الصناعية والخدمية على الاقتصاد، مع تحول الدولة إلى مجتمع متقدم اقتصادياً واجتماعياً.[1]

الفرع الثاني : خصائص النمو الاقتصادي :

يتميز النمو الاقتصادي بعدة سمات رئيسية، من أبرزها:

• **ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الوطني:** حيث تشهد الدول المتقدمة زيادات ملموسة في دخل الفرد، ما يعكس تحسنًا حقيقيًا في مستوى المعيشة مقارنة بالعصور السابقة للثورة الصناعية.

• **زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:**[2] يتمثل ذلك في تحسين كفاءة استخدام الموارد مثل العمل ورأس المال، مما يسهم بشكل جوهري في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

• **التحول الهيكلي للاقتصاد:** يظهر هذا التحول في انتقال النشاط الاقتصادي من القطاعات التقليدية كالزراعة إلى قطاعات أكثر تقدماً مثل الصناعة والخدمات، بالإضافة إلى تغير طبيعة الوحدات الإنتاجية وزيادة الاعتماد على الأنشطة الحضرية والصناعية[3].

• **خلق فرص العمل:** يؤدي النمو الاقتصادي إلى توسيع سوق العمل، مما يساعد على خفض معدلات البطالة وتحسين توزيع الدخل بين فئات المجتمع.[4]

[1] مرجع سبق دكره المرجع 119

[2] عبد الرحمن يسري احمد ، النمو الاقتصادي : نمادجه و نظرياته ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2002

الدكتورة زيرمي نعيمة ، اثر الانفتاح التجاري و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر : دراسة قياسية للفترة (1970_2014) مجلة البديل الاقتصادي العدد الخامس ص 229-231

[3] مرجع سبق دكره المرجع 121

[4] عمرو " النمو الاقتصادي " مجلة عالم المعرفة ، 2024/08/23

• **تحسين جودة الخدمات العامة:** يترافق النمو الاقتصادي مع تطور في مجالات مثل التعليم والرعاية الصحية، مما يرفع من جودة الحياة ويعزز الكفاءة والإنتاجية[1].

هذه الخصائص توضح أن النمو الاقتصادي يتعدى مجرد زيادة في الناتج القومي، ليشمل تحولات هيكلية واجتماعية تسهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

خلاصة الفصل الاول

بعد التطرق إلى الإطار النظري المتعلق بالقطاعات الإنتاجية والنمو الاقتصادي، تبيّن أن القطاعات الثلاثة: الزراعة، الصناعة، والخدمات، تلعب دورًا محوريًا في تحقيق التنمية الاقتصادية، لا سيما في الدول النامية التي تسعى إلى تنويع اقتصادها وتقليل التبعية للريوع النفطية. وقد أظهر التحليل النظري أن العلاقة بين هذه القطاعات والنمو الاقتصادي علاقة متداخلة وتكاملية، حيث لا يمكن تحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام دون تطوير فعلي وشامل لهذه القطاعات، خاصة من خلال تحسين الإنتاجية، دعم الاستثمارات، وتوجيه السياسات الاقتصادية بما يخدم أهداف التنمية

[1] عمرو ، " النمو الاقتصادي " ، مجلة عالم المعرفة ، نشر بتاريخ 2024/08/23

الجانب التطبيقي

الفصل الثاني :
دراسة قياسية لأثر القطاعات الانتاجية على النمو الاقتصادي 1990-2023

مقدمة الفصل الثاني :

تعد الدراسات القياسية أداة علمية فعالة لتحليل العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات، من خلال استخدام النماذج الكمية التي تسمح بقياس مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، وبالتالي التوصل إلى نتائج دقيقة تدعم صانعي القرار في رسم السياسات الاقتصادية المناسبة. وفي هذا الإطار، يعتبر قياس أثر القطاعات الإنتاجية (الزراعة، الصناعة، والخدمات) على النمو الاقتصادي أحد المواضيع الحيوية التي تكتسي أهمية خاصة في ظل سعي الجزائر إلى تحقيق تنويع اقتصادي حقيقي.

فبالنظر إلى الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات، وما يترتب عنه من تقلبات في مؤشرات الاقتصاد الكلي نتيجة تقلب أسعار النفط، أصبح من الضروري البحث في مدى مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في دعم النمو الاقتصادي، واستكشاف أوجه القصور والإمكانات المتاحة لتفعيل أدوارها.

لذلك، يتناول هذا الفصل دراسة قياسية تهدف إلى اختبار العلاقة بين أداء القطاعات الإنتاجية الثلاثة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2023)، وذلك بالاعتماد على أدوات تحليل قياسي مناسبة، وفي مقدمتها نموذج الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، من أجل تحليل العلاقة على المدى القصير والطويل، وتحديد مدى مساهمة كل قطاع في دعم الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة وأدوات التحليل القياسي

المطلب الأول: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية

الفرع الأول: اختبار DF و ADF

- **اختبار ديكي فولر البسيط DF**

اختبار ديكي فولر البسيط هو اختبار جذر الوحدة يُستخدم لفحص ما إذا كانت السلسلة الزمنية تحتوي على جذر وحدة، أي إذا كانت السلسلة غير مستقرة (غير ثابتة زمنياً). الفرضية الصفرية للاختبار هي وجود جذر وحدة (السلسلة غير مستقرة)، والفرضية البديلة هي أن السلسلة مستقرة.

• معادلة الاختبار الأساسية:

$$\Delta Yt = \rho Yt - 1 + \varepsilon t$$

- حيث Δ هو الفرق الأول، وρ هو معامل الاختبار. إذا كان $\rho = 0$، فهذا يعني وجود جذر وحدة (السلسلة غير مستقرة).
- القرار :

- نقارن قيمة إحصائية t المحسوبة مع القيمة الحرجة (عادةً حول −3.5). إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الحرجة (ذات قيمة سالبة أكبر مطلقاً)، نرفض فرضية وجود جذر الوحدة، أي السلسلة مستقرة.
- **2. اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)**
- اختبار ديكي فولر الموسع هو تطوير للاختبار البسيط، حيث يعالج مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي التي قد تؤثر على نتائج اختبار DF. يتم ذلك بإضافة فروق متأخرة (lags) لمتغير الفروق في النموذج.
- • معادلة الاختبار الموسع:

Tapez une équation ici.

$$\Delta \mathrm{Yt} = \alpha + \beta \mathrm{t} + \gamma Yt - 1 + \sum_{i=1}^{\rho} \delta i \Delta Yt - i + \varepsilon t$$

حيث:

• αهو الحد الثابت (يمكن أن يكون موجوداً أو لا).

• βt هو الاتجاه الزمني (اختياري).

•γهو معامل جذر الوحدة.

•δi معاملات الفروق المتأخرة.

• ρعدد الفروق المتأخرة المضافة لتقليل الارتباط الذاتي في البواقي.

• فرضيات الاختبار:

• $H_0 : \gamma = 0$ (وجود جدر الوحدة ، السلسة غير مستقرة).

• $H_1 : \gamma < 0$(عدم وجود جذر ،الوحدة سلسلة مستقة).

القرار :

مقارنة قيمة t المحسوبة مع القيم الحرجة الخاصة باختبار ADF (تختلف حسب وجود الثابت والاتجاه في النموذج). إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الحرجة، نرفض فرضية وجود جذر الوحدة، أي السلسلة مستقرة.

3. فرضيات اختبار DF و ADF.

الفرضية الصفرية H_0: وجود جذر وحدة (السلسلة غير مستقرة).

• الفرضية البديلة H_1: السلسلة مستقرة (لا تحتوي على جذر وحدة).

4. خطوات تطبيق اختبار ADF

• اختيار النموذج المناسب (بدون ثابت، مع ثابت، مع ثابت واتجاه زمني).

• تحديد عدد الفروق المتأخرة لتقليل الارتباط الذاتي في البواقي.

• تقدير المعادلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

• حساب إحصائية t لمعامل .

• مقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة الحرجة لاتخاذ القرار.

ملاحظات إضافية :

• إذا كانت السلسلة غير مستقرة عند المستوى، يتم أخذ الفرق الأول وإعادة الاختبار. إذا استقرت عند الفرق الأول، نقول إنها متكاملة من الدرجة الأولى .

• القيم الحرجة لاختبار ADF تختلف حسب النموذج المستخدم (وجود ثابت أو اتجاه زمني) وتعتمد على جداول ما كينون (Mackinnon).

• اختبار ADF أكثر دقة من DF لأنه يعالج مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي.

باختصار، اختبار ديكي فولر البسيط هو اختبار أساسي لجذر الوحدة، واختبار ديكي فولر الموسع هو تطوير له يتضمن فروق متأخرة لتصحيح الارتباط الذاتي، وكلاهما يستخدمان لفحص استقرار السلاسل الزمنية عبر اختبار وجود جذر وحدة. الفرضية الأساسية هي أن السلسلة غير مستقرة (تحتوي على جذر وحدة)، ويتم رفضها إذا أظهرت البيانات أن السلسلة مستقرة.

الفرع الثاني: اختبار فيلبس بيرون PP

اختبار PP (اختبار فيليبس–بيرون) هو اختبار جذر الوحدة يُستخدم في تحليل السلاسل الزمنية للتحقق من وجود جذر وحدة، أي اختبار فرضية عدم الثبات للسلسلة الزمنية. الفرضية الصفرية في اختبار PP هي وجود جذر وحدة (أي أن السلسلة غير ثابتة)، وإذا تم رفضها، فهذا يعني أن السلسلة الزمنية ثابتة.

فرضيات اختبار PP:

• الفرضية الصفرية (H_0): السلسلة الزمنية تحتوي على جذر وحدة (غير ثابتة).

• الفرضية البديلة (H_1): السلسلة الزمنية ثابتة (لا تحتوي على جذر وحدة).

معادلات اختبار PP: يعتمد اختبار PP على تعديل معادلة اختبار ديكي–فولر الموسع (ADF) ليأخذ بعين الاعتبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين في الخطأ، دون فرض شكل معين لمصطلح الخطأ، مما يجعله أكثر قوة في حالات معينة.

خطوات اختبار PP بشكل عام:

1. صياغة الفرضيات كما سبق.

2. تقدير معادلة الانحدار الخاصة بالاختبار.

3. حساب القيمة الإحصائية للاختبار باستخدام معادلة خاصة تأخذ في الحسبان الارتباط التسلسلي.

4. مقارنة القيمة الإحصائية بالقيم الحرجة لاتخاذ قرار برفض أو قبول الفرضية الصفرية.

يُستخدم اختبار PP بشكل خاص مع أحجام عينات صغيرة أو عندما تظهر البيانات مخالفات في التوزيع أو الارتباط التسلسلي، وهو مكمل لاختبار ADF.

الفرع الثالث اختبار: KPSS

اختبار Shin-KPSS (Kwiatkowski-Phillips-Schmidt) هو اختبار يستخدم لتقييم استقرارية السلاسل الزمنية، ويختلف عن اختبارات جذر الوحدة الأخرى مثل اختبار ADF في أن فرضية العدم (H_0) فيه هي أن السلسلة الزمنية ثابتة (stationary) حول اتجاه حتمي، بينما الفرضية البديلة (H_1) هي أن السلسلة غير ثابتة ولها جذر وحدة (أي غير مستقرة).

فرضيات اختبار KPSS

• الفرضية الصفرية (H_0): السلسلة الزمنية ثابتة حول اتجاه حتمي، ويمكن تمثيلها رياضيًا كالتالي:

$$\boldsymbol{Yt = \alpha + \beta t + \epsilon t}$$

حيث Ytهي السلسلة الزمنية، α التقاطع، β ميل الاتجاه، و εt خطأ ثابت.

• الفرضية البديلة (H_1): السلسلة تحتوي على جذر وحدة، مما يعني أنها غير ثابتة وتحتوي على مكونات عشوائية مثل

المشي العشوائي.

معادلات اختبار kpss

• يعتمد الاختبار على تحليل التباينات المتأخرة للبقايا الناتجة من انحدار السلسلة الزمنية على الاتجاه الحتمي.

• إحصائية الاختبار تحسب بناءً على مجموع التربيعات التراكمية للبقايا (Partial Sums) وتقارن بقيم حرجة معينة.

• إذا كانت إحصائية الاختبار أكبر من القيمة الحرجة، يتم رفض فرضية العدم (أي السلسلة ليست ثابتة).

أنواع اختبار KPSS

• اختبار ثبات المستوى (Level Stationarity): يفترض أن السلسلة ثابتة حول مستوى ثابت (بدون اتجاه).

• اختبار ثبات الاتجاه (Trend Stationarity): يفترض أن السلسلة ثابتة حول اتجاه خطي.

المطلب الثاني: نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية ARDL

الفرع الأول: التعريف بالنموذج

نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) هو منهجية تحليلية تستخدم لدراسة العلاقات الطويلة والقصيرة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية والزمنية، ويتميز بقدرته على التعامل مع السلاسل الزمنية التي قد تكون مستقرة عند المستوى أو عند الفرق الأول، أو خليط من الاثنين، بشرط ألا تكون متكاملة من الدرجة الثانية أو أكثر.

يستخدم نموذج ARDL في العديد من الدراسات الاقتصادية والمالية لقياس العلاقات بين المتغيرات مثل النمو الاقتصادي، الإنفاق الحكومي، التضخم، وغيرها، ويُطبق باستخدام برامج إحصائية مثل EViews.

باختصار، ARDLهو نموذج قوي ومرن لتحليل البيانات الزمنية ذات الخصائص المختلفة للاستقرار، ويتيح دراسة العلاقات الديناميكية بين المتغيرات بطريقة دقيقة وفعالة.

الفرع الثاني: مميزات نموذج ARDL

- يسمح بتحليل التكامل المشترك بين المتغيرات حتى لو كانت متباينة في درجة الاستقرار.
- يمكنه تقدير معاملات الأجل الطويل والقصير معاً.
- يتضمن نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لقياس سرعة العودة إلى التوازن بعد حدوث صدمات.
- يتجنب مشاكل الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين في البيانات.
- يمكن تطبيقه على عينات بيانات صغيرة أو كبيرة.
- لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، ما يجعله أكثر مرونة من الطرق التقليدية الأخرى.

الفرع الثالث: خطوات تطبيق نموذج ARDL

1. **اختبار استقرار السلاسل الزمنية**

- يتم أولاً التأكد من استقرار المتغيرات المستخدمة في النموذج، أي التأكد من أنها ليست متكاملة من الدرجة الثانية أو أكثر.
- يستخدم لذلك اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي-فولر المعزز (ADF) واختبار فيليبس-بيرون(PP).
- شرط تطبيق نموذج ARDL هو أن تكون المتغيرات مستقرة عند المستوى أو عند الفرق الأول، ولا يجوز وجود متغيرات مستقرة عند الفرق الثاني أو أعلى.

2. اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود(Bound Test)

- يتم اختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أي علاقة توازن طويل الأجل.
- اختبار الحدود يفحص ما إذا كانت هناك علاقة توازنية بين المتغيرات بغض النظر عن درجة تكاملها.
- إذا أظهر الاختبار وجود تكامل مشترك، يمكن الانتقال لتقدير النموذج.

3. تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذجARDL

- يتم تقدير معاملات النموذج التي تعبر عن العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.
- نموذج ARDL يسمح بوجود فترات تباطؤ مختلفة للمتغيرات التفسيرية والمتغير التابع، ويجمع بين تقدير الأجل القصير والطويل في معادلة واحدة.

4. تقدير نموذج تصحيح الخطأ(ECM-ARDL)

- بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك، يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يعكس العلاقة قصيرة الأجل ويحتوي على معامل سرعة التعديل الذي يوضح مدى سرعة العودة إلى التوازن بعد حدوث صدمة.

5. تشخيص النموذج

- يتم فحص صحة النموذج من خلال اختبارات تشخيصية مثل اختبار الارتباط الذاتي للبواقي، واختبار عدم التجانس، واختبار التباين.
- كما يتم التأكد من استقرار المعاملات الهيكلية للنموذج.

6. اختيار رتبة التأخيرات(lags)

- يتم اختيار عدد فترات التأخير المثلى باستخدام معايير معلوماتية مثل معيار أكايك (AIC) أو معيار شوارتز (SC) .

المبحث الثاني: الإطار التطبيقي لأدوات الدراسة

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة والأدوات الإحصائية والاختبارات القياسية المستخدمة في معالجة البيانات

الفرع الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة

المتغير التابع: هو المتغير الذي تتحدد قيمته تبعًا لمقدار ما تحتويه من متغيرات أخرى تُدعى بالمتغيرات المستقلة، وفي دراستنا يعرف ب:

- **GDP:** مؤشر النمو الاقتصادي و يعرف انه يستخدم لتقييم حجم الاقتصاد و مستوى نموه ، حيث يشير ارتفاعه الى نمو اقتصادي و زيادة في فرص العمل و الدخل ، بينما انخفاضه قد يدل على ركود او تباطؤ اقتصادي.

شكل رقم 04:تطور مؤشر النمو الاقتصادي

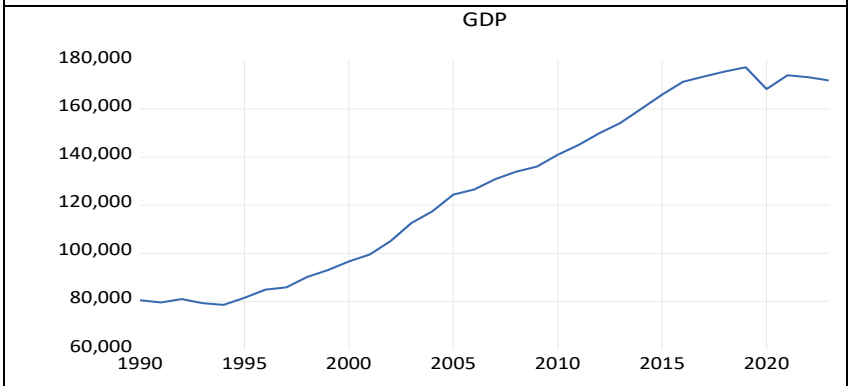

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS

من خلال تحليل المنحنى البياني الذي يعرض تطور **الناتج المحلي الإجمالي (GDP)** في الجزائر على مدى الفترة الزمنية الممتدة من حوالي سنة 1990 إلى 2023، حيث خلال **الفترة بين 1990 و1995** يظهر في بداية المنحنى نوع من **الثبات أو الانخفاض الطفيف** في الناتج المحلي الإجمالي.هذه الفترة تزامنت مع **الأزمة الأمنية والاقتصادية** في الجزائر (العشرية السوداء)، ما أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي.**كما نجد ارتفاع تدريجي خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2005** قد يعزى ذلك إلى **تحسن الأوضاع الأمنية** وبدء **إصلاحات اقتصادية**، إلى جانب **ارتفاع أسعار النفط**، مما ساعد الاقتصاد الجزائري المعتمد بشكل كبير على المحروقات.**في الفترة من 2005 إلى 2015** ، شهدت الجزائر **نموًا اقتصاديًا متسارعًا** نسبيًا. هذا التوسع في الناتج المحلي الإجمالي تزامن مع **ارتفاع كبير في أسعار النفط عالميًا**، ما زاد من عائدات الدولة ومشاريعها الاقتصادية.**اما في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019** ، نلاحظ **تباطؤ في النمو** مع بداية **استقرار نسبي** عند مستوى مرتفع ، يرجع هذا غالبًا إلى **تراجع أسعار النفط** منذ 2014، وتأثير ذلك على الميزانية والإنفاق الحكومي.يوجد **انخفاض حاد** في الناتج المحلي الإجمالي **عام 2020** ، يتزامن ذلك مع **جائحة كورونا(COVID-19)** ، التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، وخاصة الدول ذات الاقتصاد الريعي مثل الجزائر.**و في الأخير ما بعد 2020 الى 2023** هناك **انتعاش جزئي**، ولكن GDP لم يعد بعد إلى ذروته السابقة. هذا يعكس تحديات ما بعد الجائحة، مثل انخفاض أسعار الطاقة أحيانًا، والضغوط الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى الحاجة لإصلاحات اقتصادية هيكلية.

المتغيرات المستقلة : هي المتغيرات التي تؤثر في المتغير التابع و لا تتأثر بقيمة المتغيرات الأخرى وهي كالأتي :

- **VAAGR** : **القيمة** المضافة للقطاع الزراعي هي مقدار ما يضيفه القطاع الزراعي من

ثروة إلى الاقتصاد.

الشكل 05: تطور القيمة المضافة لقطاع الزراعة

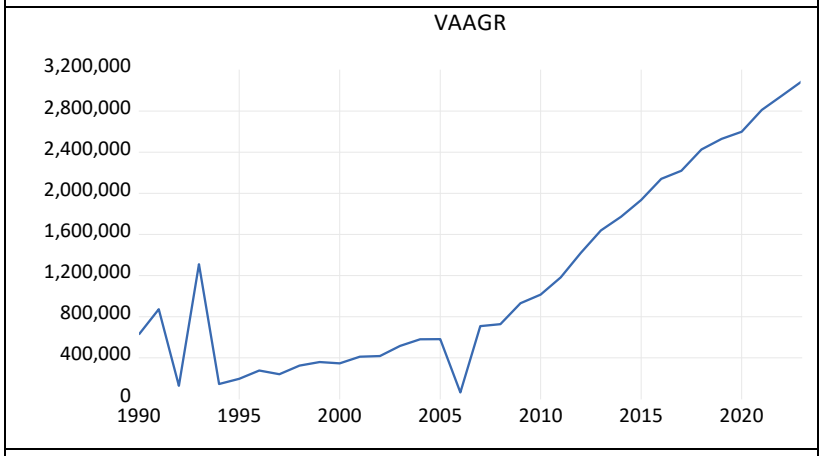

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS

من خلال تحليل المنحنى لدينا في الفترة 1990_2000 عقد الاضطرابات والتحديات بحيث شهدت **أزمة أمنية وسياسية خطيرة** أثرت بشكل مباشر على **القطاع الزراعي، و** غياب الأمن أثر على الفلاحين وعلى قدرة الدولة على تنفيذ برامج زراعية ، **المنحنى يظهر تذبذبًا شديدًا**، ما يعكس هذه الاضطرابات، حيث تراجعت المساحات المزروعة والاستثمارات. لدينا أيضا **ضعف البنية التحتية الزراعية لضعف** الري والاعتماد كبير على الأمطار.استخدام التقنيات التقليدية أدى إلى إنتاجية منخفضة.اما في الفترة 2000_2010 نلاحظ **تحسن نسبي بعد 2000**، مع استعادة الاستقرار الأمني، بدأت الدولة في إطلاق برامج لإعادة إنعاش القطاع الزراعي ، نذكر منها **برنامج الدعم الفلاحي (PNDA) ومخطط التنمية الفلاحية والريفية المستدامة.** رغم ذلك، **المنحنى يُظهر نموًا محدودًا ومتقلبًا** حتى 2006، يعكس صعوبات التطبيق أو محدودية النتائج في البداية.**نلاحظ انخفاض حاد في 2006 تقريبًا** ، ربما مرتبط بموجة جفاف أو فشل موسم فلاحي، أو إعادة هيكلة كبيرة في القطاع.و أخيرا في الفترة الممتدة من 2010 الى 2023 هنا النمو الحقيقي والتحول في الرؤية الزراعية **لإطلاق برامج طموحة مثل "الزراعة**

الصحراوية" بحيث بدأت الدولة الاستثمار في المناطق الجنوبية (مثل أدرار وغرداية) وإدخال أنظمة ري حديثة.**تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص** فتح الأبواب أمام المستثمرين الخواص للاستثمار في الزراعة، خاصة في الحبوب والأعلاف. ساهمت العائدات النفطية في تمويل برامج زراعية ضخمة ما بين 2010–2014 . **المنحنى يُظهر نموًا مطردًا** ، يعكس دخول تقنيات جديدة (كالبيوت البلاستيكية، الري الموضعي، الزراعة الذكية). ارتفاع في الإنتاج، خاصة في الحبوب، الخضر، التمور.نلاحظ **ما بعد 2015** رغم تراجع أسعار النفط، استمر النمو، مما يدل على أن القطاع بدأ يكتسب استقلالية تدريجية عن مداخيل النفط.

- **VAIND** : القيمة المضافة للقطاع الصناعي هي مقدار ما يضيفه القطاع الصناعي من ثروة إلى الاقتصاد.

شكل رقم 06:تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة

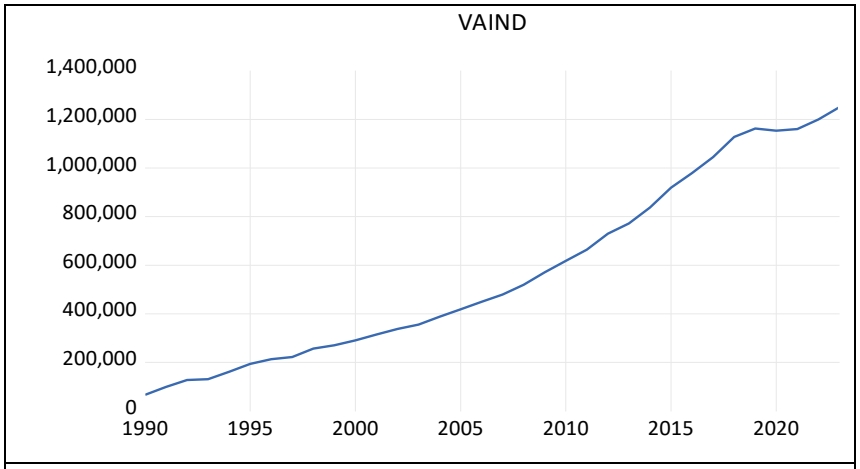

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS

من خلال تحليل المنحنى ، نلاحظ **نموًا تدريجيًا** ولكن **بطيئًا** من 1990 الى حوالي 2000 يعكس هذا تأثيرات **الأزمة الأمنية والاقتصادية** خلال "العشرية السوداء" ، و **ضعف الاستثمارات الصناعية.** تركيز الدولة كان منصبًا على قطاع المحروقات أكثر من الصناعة التحويلية.بدأ المنحنى يأخذ **اتجاهًا صعوديًا بوتيرة أسرع من 2000 إلى 2010** احتمالا بسبب **استقرار سياسي نسبي** بعد الأزمة الأمنية ، بعض برامج **التحفيز الاقتصادي** والإصلاحات ، **و تحسن أسعار النفط** مما وفر تمويلًا أكبر للاستثمارات، بما فيها الصناعية.نلاحظ **تسارعًا واضحًا** في نمو القطاع الصناعي **من 2010 إلى 2016 تقريبًا** يعبّر هذا عن ،إطلاق مشاريع صناعية متوسطة وكبيرة ، و دعم مؤسسات صغيرة ومتوسطة عبر أجهزة مثل "الأنساج". نمو الصناعات التحويلية ومواد البناء، خاصة مع برنامج السكن الضخم.نلاحظ **تباطؤًا** في النمو **من 2016 إلى 2020** ممكن تفسيره بت**راجع أسعار النفط** منذ 2014 ، **انكماش في الإنفاق العمومي** ، و استمرار **المشاكل الهيكلية في الاقتصاد** مثل البيروقراطية، وضعف مناخ الاستثمار.بدأ النمو يتباطأ أو يتوقف مؤقتًا في سنة **2020** يعكس **تأثيرات الجائحة** على الصناعة بسبب توقف سلاسل الإنتاج ، انخفاض الطلب الداخلي والخارجي. قيود الحجر الصحي.يُلاحظ **انتعاش تدريجي ما بعد 2020** يُحتمل أنه نتيجة

رفع القيود الصحية ، محاولات الدولة لإنعاش الاقتصاد ، و التوجه نحو **تشجيع الإنتاج الوطني وتقليل الاستيراد.**

- **VASER** : القيمة المضافة لقطاع الخدمات هي مقدار ما يضيفه قطاع الخدمات من ثروة الى الاقتصاد.

شكل رقم 07: تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات

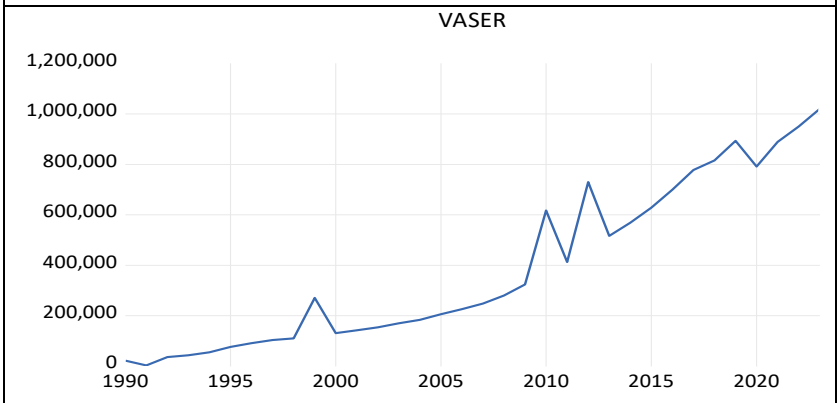

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS

يظهر المنحنى البياني تطوّر **VASER**(الخدمات) في الجزائر من عام 1990 حتى عام 2023. نلاحظ من خلال المنحنى أن هناك نموًا تدريجيًا وثابتًا في حجم هذه الخدمات على مدار العقود الثلاثة الماضية، مع بعض التذبذبات في فترات معينة. في البداية، بين 1990 و2000، كان النمو بطيئًا نسبيًا، مع قفزة ملحوظة في نهاية التسعينات، مما قد يعكس إدخال أو توسع في أحد أنواع الخدمات الجديدة. بعد ذلك، ابتداءً من عام 2005، بدأ المنحنى يظهر تسارعًا واضحًا في النمو، ليبلغ ذروته حول سنة 2023 بأكثر من مليون وحدة (افتراضية).هذا النمو المتسارع منذ 2010 قد يُعزى إلى توسع البنية التحتية الرقمية،

زيادة استخدام الهواتف الذكية، وتطور وسائل الاتصال، مما أدى إلى ارتفاع الطلب على خدماتVASER. التذبذبات الطفيفة في بعض السنوات (مثل 2011 و2017) قد تعكس تغييرات تنظيمية أو اقتصادية أثرت مؤقتًا على الاستهلاك أو توفير هذه الخدمات.بشكل عام، يعكس المنحنى اتجاهاً إيجابيًا واضحًا، ما يدل على أن خدمات VASER في الجزائر أصبحت جزءًا متناميًا ومهمًا من الاقتصاد والخدمات المقدمة للمواطنين.

الفرع الثاني: دراسة الاستقرارية :

أحد الشروط الضرورية للتكامل المتزامن هو أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة لذا تم اعتماد اختبار ADF (Augmented Dickey-Fuller) لإجراء اختبار الاستقرارية الموضح في نتائج الجدول أسفله.

جدول رقم 03:نتائج اختبار الاستقرارية

المتغيرات	عند المستوى	عند الفرق الأول
GDP	0.4827	0.0077
VAAGR	0.5862	0.0000
VAIND	0.0078	-
VASER	0.7637	0.0000

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 09

تفسير النتائج :

الفرضية العدمية: وجود جذر الوحدة في قيم السلسلة الزمنية سلسلة زمنية غير مستقرة

الفرضية البديلة: عدم وجود جذر الوحدة في قيم السلسلة الزمنية سلسلة زمنية مستقرة

من خلال دراسة الاختبار نلاحظ وجود خليط في استقرارية المتغيرات بين المستوى والفروقات الأولى حيث نجد جميع المتغيرات مستقرة عند الفروقات الأولى لان الاحتمالات اصغر من مستوى المعنوية 5 % و بالتالي نختار الفرضية البديلة التي تنص على استقرارية السلسة الزمنية أي عدم ووجود جذر الوحدة ما عدا المتغير المستقل القيمة المضافة للقطاع الزراعي التي استقرت عند المستوى مع تحقق شرط عدم وجود متغيرات مستقرة من الدرجة الثانية وبالتالي نقوم بتقدير النموذج بطريقة الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية ARDL .

الفرع الثالث: تقدير النموذج بطريقة الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية :

من خلال اختبار المعنوية الكلية للنموذج سنعتمد على معامل التحديد الذي يحلل نسبة ما تفسره معادلة الانحدار من التغير الإجمالي في النموذج وكذا اختبار فيشر الذي يستخدم لغرض معرفة ما إذا كان النموذج قابل للتنبؤ بقيم المتغير التابع ويعتمد على فرضيتين العدمية تنفي معنوية العلاقة بين المتغير ككل أما الفرضية البديلة فهي العكس وحسب مخرجات الملحق رقم 08:

يتضح أن قيمة معامل التحديد الذي يختبر جودة التوفيق أو المقدرة التفسيرية للنموذج مساوية إلى 0.898749هذا يدل على وجود اتجاه خطي عام وقوي للسلسلة محل الدراسة يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر ما قيمته 89.87 % من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع.

قيمة دربن واتسون مساوية إلى 2.2010 تبين عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء وبالتالي الأخطاء غير مرتبطة مع بعضها البعض.

إحصائية فيشر والتي تعبر على صلاحية النموذج وقدرته على التنبؤ فقد تم تأكيد هذه الفرضية من خلال قيمته التي قدرت ب 187.8952 وباحتمال يقدر ب 0.000063 وهو أقل من p=0.05 وبالتالي النموذج مقبول إحصائيا.

الفرع الرابع: اختبار الحدود

يهدف الاختبار إلى تقييم مدى وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات ضمن إطار نموذج UECM. وقد قدم "PESARAN" وآخرون منهجًا حديثًا لاختبار هذه العلاقة التوازنية بين المتغيرات باستخدام نموذج تصحيح الخطأ. تُعرف هذه الطريقة باسم "اختبار الحدود" (APPROACH TESTING BOUNDS)، والتي تعتمد على إحصائية F من خلال اختبار Waldحيث يتم اختبار

- فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، مما يعني غياب علاقة توازنية طويلة الأجل.
- وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج.

جدول رقم 04:نتائج اختبار الحدود

إحصائية الاختبار	قيمة الإحصائية	عدد المتغيرات
إحصائية فيشر	5.606227	3
القيم الحرجة للاختبار		
مستوى المعنوية	الحد الأدنى(0)I	الحد الأعلى(1)I
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق 08

نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول ان القيمة الاحصائية لفيشر أكبر من القيم الجدولية للحد الاعلى عند جميع مستويات المعنوية وعليه نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة طويلة المدى بين القطاعات الإنتاجية (الزراعة، الصناعة، الخدمات) والنمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: نتائج اختبارات صلاحية النموذج للعلاقة بين القطاعات الإنتاجية والنمو الاقتصادي

الفرع الاول: تقدير نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد

يتم فيها تقدير كل من العلاقتين القصيرة والطويلة من اجل اثبات وجود علاقة طويلة الاجل وامكانية تصحيح الخطأ من الاجل القصير الى الاجل الطويل كما يلي:

1-ديناميكية المدى الطويل: بعد التحقق من وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغير التابع المتمثل في مؤشر النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة حيث معادلة التوازن للأجل الطويل المبينة في المعادلة التالية كما يأتي:

$$EC = GDP - (-0.0166*VAAGR + 0.1276*VAIND - 0.0137*VASER + 71873.0248)$$

من خلال المعادلة اعلاه المتحصل عليها من الملحق رقم 08 نلاحظ ان معلمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي و الخدمات سالبة و معنوية أي وجود علاقة عكسية بين القيمة المضافة للزراعة و الخدمات ومؤشر النمو الاقتصادي GDPأي كلما زادت القيمة المضافة للزراعة VAAGR و الخدمات VASER بوحدة واحدة 01% ينقص مؤشر النمو الاقتصاديGDP ب 0.0166 % في القطاع الزراعي و ب 0.0137%

اما معلمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي فهي موجبة و معنوية دلالة على وجود علاقة طردية بين القطاع الصناعي و النمو الاقتصاديGDP أي كلما زادت القيمة المضافة للصناعة VAIND بوحدة واحدة 01% يزداد مؤشر النمو الاقتصاديGDP ب 0.1276 %

2-ديناميكية المدى القصير: يتضح من خلال الملحق رقم 09 ان معلمة تصحيح الخطأ سالبة (1.1417-) ومعنوية عند 05% مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الاجل وبالتالي هناك امكانية تصحيح الخطأ والعودة الى الوضع التوازني للمتغير التابع في فترة أقل من سنة عند حدوث أي تغيرات او اختلالات في المتغيرات المستقلة سنة

الفرع الثاني: الاختبارات التشخيصية

نقوم بهذه الاختبارات من اجل التأكد من ان النموذج المقدر لا يعاني من مشاكل القياس من خلال اجراء مجموعة الاختبارات التالية:

ا-اختبار الارتباط الذاتي(التسلسلي):

جدول رقم 05:نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-*Godfrey* Correlation LM Test	
F-statistic 0.263386	Prob. F(2,2) 0.7915
Obs*R-squared 4.586472	0.1009 Prob. Chi-Square(2)

المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق 11

أظهرت نتائج اختبار Test LM Correlation Serial Godfrey-Breusch ،أن قيمة احتمالية Prob. F(2,2) =0.7915 اكبر من مستوى المعنوية 5% ومنه نقبل الفرضية الصفرية H0 التي تنص على عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي، أي النموذج المقدر لا يحتوي على مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي .

ب- اختبار فرضية عدم تباين حد الخطأ العشوائي

جدول رقم06:نتائج اختبار عدم تباين حد الخطأ العشوائي

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.013351	Prob.F(1.19)	0.9092
Obs*R-squared	0.014746	Prob.Chi-square(1)	0.9033

المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق 12

تشير نتائج (Heteroskedasticity Test: ARCH) ان القيمة الاحتمالية Prob.F(1.19)=0.9092 اكبر من مستوى المعنوية 05 % و منه نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

ج-اختبار التوزيع الطبيعي

اختبار التوزيع الطبيعي Normality Test لبواقي ما يعرف باختبار Bera& Jarque 1987،والقيمة الاحتمالية (Bera-Jarque) بلغت (0.8548) =Probability وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% ،ومنه نقبل الفرض الصفرية (H0) التي تنص أن بواقي معادلة الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي، كما هو موضح في الملحق رقم 11

د-نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL

لكي نتأكد من خلو المعطيات المُستعملة في هذه الدراسة من وجود أي تعديلات هيكلية فيها لا بُد من استعمال أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل :المجموع التراكمي للبواقي المعادة (cusum) و كذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (cusum of squares) يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المُقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من(CUSUM و Squares of CUSUM) داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5 %وعلى ضوء معظم هذه الدراسات طبقنا اختبارات CUSUM وSquares of CUSUM التي اقترحها كل من Dublin و Evan سنة 1951 و Brown يتبيّن من خلال -الملحق 11 (د) -أن المعاملات المُقدرة لنموذج ARDL المستعمل مستقر هيكليًا عبر الفترة محل الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة و انسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير و الطويل حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة .

خاتمة الفصل الثاني

من خلال الدراسة القياسية لتأثير القطاعات الإنتاجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2023، توصلنا إلى نتائج كمية تعزز من الطرح النظري، حيث أظهرت نماذج ARDL وجود علاقة طويلة الأجل بين بعض القطاعات والنمو الاقتصادي. وقد تبين أن قطاع الخدمات والزراعة لهما تأثير سلبي في الأجل الطويل، في حين ظهر تأثير إيجابي للقطاع الصناعي، مما يؤكد على ضرورة إعادة النظر في السياسات الاقتصادية وتحفيز النشاط الصناعي ليكون قاطرة للنمو الاقتصادي المستدام. وتبرز أهمية إصلاح البنية الهيكلية لهذه القطاعات لتحقيق التنويع الاقتصادي المطلوب

الخاتمــة العامة

الخاتمة العامة

تناولت هذه الدراسة موضوعاً بالغ الأهمية يتمثل في أثر القطاعات الإنتاجية (الزراعة، الصناعة، والخدمات) على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2023، وذلك في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد. وقد تمحورت إشكالية الدراسة حول مدى فعالية هذه القطاعات في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تحليل مساهماتها النسبية وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على الناتج المحلي الإجمالي.

نتائج اختبار الفرضيات

تبين النتائج القياسية صحة كل من الفرضيات الأولى و الثانية حيث تؤكد نتائج اختبار bound test وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة ،كما بينت النتائج الدور الذي تلعبه الصناعة في دعم النمو الاقتصادي و هذا من خلال التاثير الإيجابي لنتائج التقدير .

اكدت النتائج عدم صحة الفرضية الثالثة حيث نجد من خلال نتائج تقدير نموذج الانحذار الذاتي ذي الفجوات الزمنية وجود تاثير سلبي لقطاع الزراعة و الخدمات .

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها:

•يُعد قطاع الخدمات أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، يليه قطاع الصناعة ثم الزراعة، ما يعكس تحولاً تدريجياً في بنية الاقتصاد الجزائري نحو قطاع الخدمات.

•رغم الأهمية النسبية لقطاع الزراعة في الأمن الغذائي والتشغيل، إلا أن مساهمته في النمو الاقتصادي تبقى محدودة بسبب ضعف الإنتاجية والبنية التحتية.

•يلعب قطاع الصناعة دوراً محورياً، خاصة الصناعات التحويلية، إلا أنه لا يزال يعاني من التبعية للمحروقات وضعف التنوع الصناعي.

•أظهرت التحاليل الإحصائية وجود علاقة طردية بين نمو القطاعات الإنتاجية والنمو الاقتصادي، ما يؤكد ضرورة تبني سياسات اقتصادية تدعم تنمية هذه القطاعات بشكل متوازن وتكاملي.

تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة في الجزائر يمر حتماً عبر تفعيل القطاعات الإنتاجية الثلاثة، وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بعيداً عن الريع النفطي، من خلال دعم الاستثمار، وتطوير البنية التحتية، وتحسين مناخ الأعمال.

توصيات الدراسة :

بناءً على النتائج المتوصل إليها، نقترح مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز مساهمة القطاعات الإنتاجية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر:

•وضع استراتيجية وطنية متكاملة لتنمية القطاعات الإنتاجية، تعتمد على التنويع الاقتصادي وتقليل التبعية لقطاع المحروقات.

•تعزيز الاستثمارات العمومية والخاصة في القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية، خاصة ذات القيمة المضافة العالية.

•تطوير البنية التحتية (النقل، اللوجستيك، الطاقة، الاتصالات) بما يخدم النشاط الإنتاجي ويرفع من تنافسيته.

•تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، وضمان الاستقرار القانوني والمؤسساتي لجذب المستثمرين.

•تحديث أنظمة التعليم والتكوين المهني لملاءمة احتياجات السوق وترقية الكفاءات البشرية في مختلف القطاعات.

•تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وبين المؤسسات الوطنية والأجنبية لنقل التكنولوجيا والخبرة.

آفاق البحث:

واستنادًا إلى ما تناولته الدراسة، نفتح المجال أمام باحثين آخرين لبحث مواضيع مستقبلية مرتبطة، من بينها:

- ❖ تقييم فعالية البرامج الحكومية في دعم الفلاحة والصناعة والسياحة كأقطاب إنتاجية بديلة.
- ❖ تحليل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو خارج قطاع المحروقات.

قائمة المصادر
و المراجع

قائمة المراجع

الكتب

- عبد العزيز محمد الحراكي ، الاقتصاد الزراعي ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ،2012
- حسين جمعة ، المدخل الى الاقتصاد الزراعي و التنمية الريفية ، دار الفكر العربي ، القاهرة 2008
- علي طالب عبد القادر، حواس محمد وآخرون .كتاب الجغرافيا السنة الرابعة متوسط .الديوان الوطني للمطبوعات، الجزائر،2006 ، ص.62-59 .
- عبد العزيز محمد .الاقتصاد الكلي وتطبيقاته .دار اليازوري العلمية،.2018
- عبد الرحمن يسري أحمد .النمو الاقتصادي :نماذجه ونظرياته .دار النهضة العربية، القاهرة،.2002
- البروفيسور رمضاني لعلا والدكتور مقص سعيد .القطاع الصناعي في الجزائر :الواقع والرهانات المستقبلية .مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة عمار ثليجي – الأغواط،.2021

مذكرات وأطروحات جامعية

- د .بن يوب فاطمة .القطاع الزراعي كبديل استراتيجي لتنويع الاقتصاد الوطني .(2016-2002) جامعة 8 ماي 1945 قالمة.
- جودي آمنة وبدول نوال .دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي .مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة.
- عبة فريد .أثر الإصلاحات الزراعية على تطوير القطاع الزراعي في الجزائر .(2016-1980) مذكرة دكتوراه، جامعة بسكرة.

- أ .بزازي سامية .دور التنمية الزراعية في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر بين الواقع وضرورة الإصلاح .جامعة قالمة،.2021
- نواصرية عبد الرؤوف وعبادة المهدي .محددات الطلب على الواردات الغذائية – دراسة حالة (1990–2020).مذكرة ماستر، جامعة محمد البشير الإبراهيمي.
- بورحلي ربيع .إشكالية التبعية الغذائية في الجزائر – دراسة حالة .(1996–2016) مذكرة دكتوراه، جامعة مسيلة.
- مغربي محمد وبوعبدلي محمد .تحليل النقل الحضري الجماعي .مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة،.2018
- غربي ابتسام وبن جامع مريم .دور قطاع النقل في التنمية الاقتصادية في الجزائر .جامعة سكيكدة، 2021–2022.
- بو الملح منيرة وبوباكور فارس .قطاع النقل بين ضروريات التنمية والتزامات التنمية المستدامة في الجزائر .جامعة جيجل،.2018
- الهادي عثماني .دراسة قياسية لتوزع التجارة بالجزائر .(1974–2009) مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- سعداوي سلمى وخروف منير .رقمنة ودوره في تعزيز التجارة الخارجية .جامعة 8 ماي 1945 قالمة.
- الأستاذ طالبي رياض والقري عبد الرحمان .استراتيجية التنمية الريفية المستدامة كأداة للحد من ظاهرة البطالة .جامعة مسيلة وجامعة دمشق – سوريا.

مقالات علمية ومجلات

- علوان ن .تفسير النمو الاقتصادي ضمن الشروط الاقتصادية .مجلة دراسات اقتصادية، عدد128 ، جوان2020 ، ص.100-79 .
- بو عراب رابح وفتح الله مسعودة .التغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي في الجزائر .مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية،.31/12/2022
- د .منال سخري .التغيرات المناخية تهدد قطاع الزراعة في الجزائر attaqa.net .،.02/01/2025
- محمد لهوازي .التغيرات المناخية تضرب الجزائر بمعولي التصحر والاحترار . 27/08/2024.،independentarabia.com
- عماري زهير .إشكالية تنظيم العقار الفلاحي الجزائري .مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، 08/06/2013.
- مراد مولاي الحاج .الأصول الريفية للعامل الصناعي في الجزائر .مجلة إنسانيات،.1999
- عمر بسعود .الفلاحة في الجزائر :من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية .(2002-1963) المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية.
- بلواضح الجيلاني .واقع قطاع النقل البري في الجزائر :المعوقات والحلول .مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي،.28/10/2020
- قرومي حميد .مشاريع تنمية قطاع النقل في الجزائر والمشاكل التي تواجهها .مجلة دفاتر اقتصادية، 20/03/2015.
- شليحي الطاهر .التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها .مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 30/06/2020.
- زايري بلقاسم ودربال عبد القادر .تسهيل التجارة وتحديات الإصلاح التجاري في الجزائر .مجلة الاقتصاد والمجتمع،.15/06/2008

- سماحي سليمان وعبدي سالم .تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر-1980) (2015باستخدام نموذج .ARDL مجلة الباحث،.2018
- رفيق غدار .دعم إنتاجية عوامل الإنتاج ودورها في تحفيز النمو :حالة الجزائر ودول مقارنة .مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات تحليلية، العدد27 ، ص.215 .
- لعور حدة وزواوي عبد الجليل .أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي .(1980-2013) مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد4 ،.2017

أطروحات أجنبية /كتب أجنبية

- Alec Nove، 'Planned Economy'، The New Palgrave: A Dictionary of Economics.

مواقع رسمية ومصادر إلكترونية

- الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، .aapi.dz
- موقع .fellahe.com
- موقع .madr.gov.dz
- موقع .bgreensa.com
- مدونة .bemalgerie.blogspot.com
- .attaqa.net
- .independentarabia.com
- .maghrebvoices.com

- water.fanack.com.
- farmonaut.com.
- موقع alaraby.co.uk.
- موقع elayem.news.
- موقع awras.com.
- موقع asjp.cerist.dz.

الملاحـــق

الملحق رقم 01 :استقرارية المتغير التابع GDP عند المستوى

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.180356	0.4827
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 02 : استقرارية المتغير التابع GDP عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.383608	0.0077
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 03 :استقرارية القيمة المضافة للقطاع الزراعي عند المستوى

Null Hypothesis: VAAGR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.986682	0.5862
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق 04 :استقرارية القيمة المضافة للقطاع الزراعي عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(VAAGR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-12.92061	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق 05 : استقرارية القيمة المضافة لقطاع الصناعي عند المستوى

Null Hypothesis: VAIND has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 10 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.530935	0.0078
Test critical values:	1% level	-4.416345	

	5% level	-3.622033
	10% level	-3.248592

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق 06:استقرارية القيمة المضافة لقطاع الخدمات عند المستوى

Null Hypothesis: VASER has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.616728	0.7637
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق 07:استقرارية القيمة المضافة للقطاع الخدمات عند الفرق الاول

Null Hypothesis: D(VASER) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-12.33545	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق 08: اختبار الحدود

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL

Date: 04/22/25 Time: 00:12
Sample (adjusted): 2002 2023
Included observations: 22 after adjustments
Maximum dependent lags: 12 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): VAAGR VAIND VASER

Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 96
Selected Model: ARDL(12, 1, 1, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.301259	0.252473	1.193232	0.2987
GDP(-2)	-0.156836	0.643163	-0.243851	0.8193
GDP(-3)	0.502630	0.323918	1.551719	0.1957
GDP(-4)	-2.849911	1.256522	-2.268095	0.0859
GDP(-5)	2.951330	2.022258	1.459423	0.2182
GDP(-6)	-0.217533	0.526186	-0.413414	0.7005
GDP(-7)	-0.630224	0.944401	-0.667327	0.5411
GDP(-8)	-0.669640	0.828509	-0.808247	0.4643
GDP(-9)	1.832817	1.277464	1.434730	0.2247
GDP(-10)	-1.267683	0.552509	-2.294410	0.0835
GDP(-11)	1.038775	0.424049	2.449658	0.0705
GDP(-12)	-0.976724	0.614137	-1.590402	0.1870
VAAGR	-0.007439	0.010453	-0.711643	0.5160
VAAGR(-1)	-0.011535	0.012510	-0.922055	0.4087
VAIND	0.220106	0.131256	1.676921	0.1689
VAIND(-1)	-0.074456	0.040922	-1.819467	0.1430
VASER	-0.015595	0.016658	-0.936174	0.4022
C	82060.28	64648.32	1.269333	0.2731

R-squared	0.898749	Mean dependent var	149466.5
Adjusted R-squared	0.893434	S.D. dependent var	23219.34
S.E. of regression	1881.506	Akaike info criterion	17.84915
Sum squared resid	14160254	Schwarz criterion	18.74182
Log likelihood	-178.3406	Hannan-Quinn criter.	18.05943
F-statistic	187.8952	Durbin-Watson stat	2.201071
Prob(F-statistic)	0.000063		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection

.

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)

F-statistic	5.606227	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

الملحق رقم 09: تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد علاقة المدى الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(12, 1, 1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 04/22/25 Time: 00:15
Sample: 1990 2023
Included observations: 22

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	82060.28	64648.32	1.269333	0.2731
GDP(-1)*	-1.141740	1.097994	-1.039841	0.3571
VAAGR(-1)	-0.018974	0.022215	-0.854095	0.4412
VAIND(-1)	0.145650	0.150412	0.968337	0.3877
VASER**	-0.015595	0.016658	-0.936174	0.4022
D(GDP(-1))	0.442999	1.013442	0.437123	0.6846
D(GDP(-2))	0.286163	0.483279	0.592127	0.5856
D(GDP(-3))	0.788793	0.357317	2.207543	0.0919
D(GDP(-4))	-2.061118	1.215208	-1.696103	0.1651
D(GDP(-5))	0.890212	1.047452	0.849884	0.4433
D(GDP(-6))	0.672680	1.019679	0.659697	0.5455
D(GDP(-7))	0.042455	0.616879	0.068823	0.9484
D(GDP(-8))	-0.627184	0.605527	-1.035766	0.3588
D(GDP(-9))	1.205632	0.875458	1.377145	0.2405
D(GDP(-10))	-0.062051	0.651077	-0.095305	0.9287
D(GDP(-11))	0.976724	0.614137	1.590402	0.1870
D(VAAGR)	-0.007439	0.010453	-0.711643	0.5160
D(VAIND)	0.220106	0.131256	1.676921	0.1689

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
VAAGR	-0.016618	0.011372	-1.461362	0.2177
VAIND	0.127568	0.037199	3.429325	0.0266
VASER	-0.013659	0.011124	-1.227858	0.2868
C	71873.02	13258.34	5.420966	0.0056

EC = GDP - (-0.0166*VAAGR + 0.1276*VAIND -0.0137*VASER + 71873.0248)

الملحق رقم 10: ديناميكية المدى القصير

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(GDP)

Selected Model: ARDL(12, 1, 1, 0)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 04/22/25 Time: 00:18

Sample: 1990 2023

Included observations: 22

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.442999	0.136186	3.252897	0.0313
D(GDP(-2))	0.286163	0.117242	2.440778	0.0711
D(GDP(-3))	0.788793	0.129911	6.071809	0.0037
D(GDP(-4))	-2.061118	0.274441	-7.510241	0.0017
D(GDP(-5))	0.890212	0.283452	3.140610	0.0348
D(GDP(-6))	0.672680	0.224988	2.989845	0.0403
D(GDP(-7))	0.042455	0.235807	0.180043	0.8659
D(GDP(-8))	-0.627184	0.220297	-2.846990	0.0465
D(GDP(-9))	1.205632	0.275528	4.375716	0.0119
D(GDP(-10))	-0.062051	0.198925	-0.311931	0.7707
D(GDP(-11))	0.976724	0.210990	4.629237	0.0098
D(VAAGR)	-0.007439	0.002573	-2.890805	0.0445
D(VAIND)	0.220106	0.031706	6.942079	0.0023
CointEq(-1)*	**-1.141740**	0.152487	-7.487474	**0.0017**

R-squared	0.947306	Mean dependent var	3290.162
Adjusted R-squared	0.861678	S.D. dependent var	3577.208
S.E. of regression	1330.425	Akaike info criterion	17.48551
Sum squared resid	14160254	Schwarz criterion	18.17981
Log likelihood	-178.3406	Hannan-Quinn criter.	17.64907
Durbin-Watson stat	2.441071		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

الملحق رقم 11:اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.263386	Prob. F(2,2)	0.7915
Obs*R-squared	4.586472	Prob. Chi-Square(2)	0.1009

الملحق رقم 12:اختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.013351	Prob. F(1,19)	0.9092
Obs*R-squared	0.014746	Prob. Chi-Square(1)	0.9033

الملحق رقم 13: اختبار التوزيع الطبيعي

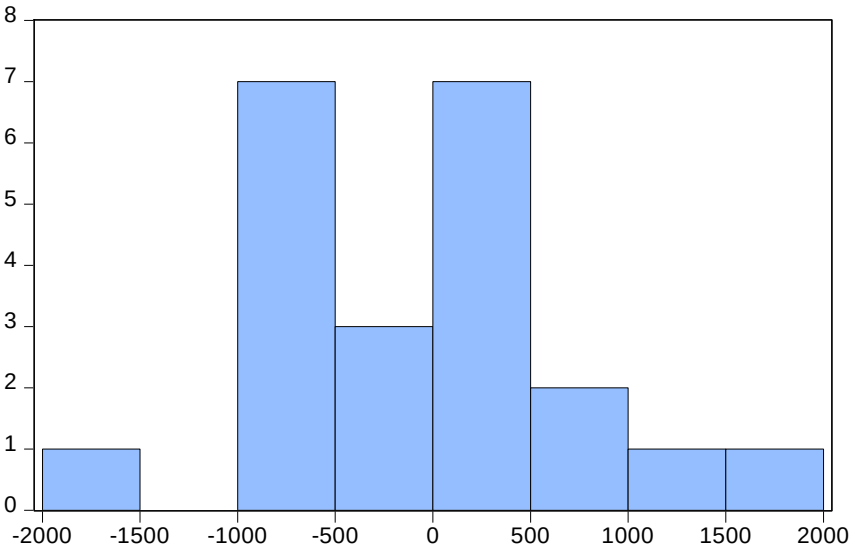

Series: Residuals	
Sample 2002 2023	
Observations 22	
Mean	5.22e-11
Median	-27.95421
Maximum	1908.557
Minimum	-1813.987
Std. Dev.	821.1564
Skewness	0.256779
Kurtosis	3.279963
Jarque-Bera	0.313611
Probability	0.854870

الملحق رقم 14 : اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج